وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان

مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة.

إعداد الطالبتين:

مريم بن بخمة

إيمان زراولية

إشراف الأستاذ

د. صالح حميمدات

د. رشيد علاب	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
د. صالح حميمدات	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرارا
د. محمد مرابط	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي-جيجل-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

العنوان

مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية

دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل

مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة.

إعداد الطالبتين:

مريم بن بخمة

إيمان زراولية

إشراف الأستاذ

د. صالح حميمدات

د. رشيد علاب	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	رئيسا
د. صالح حميمدات	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	مشرفا ومقرارا
د. محمد مرابط	أستاذ محاضر أ	جامعة جيجل	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكـــــــر وعرفـــــــان

الحمد والشكر لله رب العالميـــن الـــذي أنعم وتفضل عليـــنا بإنهاء بحثنـــا هذا حمدا كثيرا يليق بجلالته وعظيـــم سلطانـــه صلي اللهم عـــلى نبيـــنا المصطـــفى محمـــد القائـــل " لا يشكر الله مـــن لا يشكـــر النـــاس "

لذا نتوجه بالشكـــر والتقديـــر إلـــى الأستـــاذ المشرف الدكتور

" صالح حميمدات "

علـــى ما أكرمنـــــا بـــه من وفـــر زاده بالنصـــح والتوجيـــه والإرشـــاد

كما نتقدم بالشكـــر إلى كل أساتذتنـــا الكـــرام بكليـــة العلـــــوم الإقتصـــادية

والتجاريـــة وعلـــــوم التسييـــر

إهداء

إلى من شرفني بحمل إسمه والدي رحمه الله تعالى....

من بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية

ورحل قبل أن يرى ثمرة غرسه .....

إلى نور عيني وضوء دربي وموجة حياتي

أمي ثم أمي ثم أمي .....

من كانت دعواتها وكلماتها رفيق الألق والتفوق أطال الله في عمرها

إلى جميع أفراد العائلة والأخص بالذكر إخواتي أمينة وبناتها أسماء، سيدرا، وأختي شيماء

جعلهم الله عونا لي وإلى أخي فاتح

إلى كل الزملاء ورفقاء الدرب

أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

إيمان

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد.....

إلى منارة العلم والإمام مصطفى إلى الأمي الذي علم المتعلمين،

إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى منبع الحب والحنان، إلى سر نجاحي إلى من تملك الجنةتحت

أقدامها إلى " أمي الغالية " حفظها الله ورعاها

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء،

من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم

الحياة بالحكمة والصبر إلى " والدي العزيز "

إلى جميع أفراد العائلة وبأخص الذكر جدتي العزيزة أدامك الله

لنا وإلى روح جدي الغالي - رحمه الله -

إلى إخوتي ميادة، رضا، ديديس وإبنت عمي لولي

إلى كل الزملاء ورفقاء الدرب

إلى جميع موظفي المؤسسات الإقتصادية الذين قدموا لنا يد

العون ولو بقليل في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد

مريم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التسيير الجبائي ومختلف أدواته المتمثلة في الخيارات الجبائية والتحفيزات الجبائية في المؤسسة الإقتصادية بولاية جيجل على تعزيز تنافسية المؤسسة الإقتصادية، وقد إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية ومنهج دراسة الحالة في الدراسة التطبيقية والتي كانت في عدة مؤسسات إقتصادية في ولاية جيجل ولغرض جمع المعلومات تم تصميم إستبيان تم توزيعه على عينة عشوائية بلغ حجمها 30 مفردة من أصل 40 مفردة، ولتحقيق أهداف البحث وتحليل البيانات تم الإعتماد على النظام الإحصائي (SPSS20).

وقد لخصت هذه الدراسة في الجانب النظري إلى أن التسيير الجبائي من شأنه أن يعزز تنافسية المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال إستفادتها من مجموعة من التحفيزات الجبائية ، أما الدراسة الميدانية فقد لخصت إلى أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية، كما أنه يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين الخيارات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية، ولا يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية ،إضافة إلى أن التسيير الجبائي يمارس في مؤسسات عينة الدراسة بشكل متباين، حيث تؤثر كل أدواته على تنافسية المؤسسات الإقتصادية، وبناء على هذه النتائج تم تقديم مجموعة من الإقتراحات أهمها ضرورة إعطاء أهمية كبيرة للعامل الجبائي وأخذه بعين الإعتبار في إتخاذ القرارات المالية.

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي، التحفيزات الجبائية، الخيارات الجبائية، التنافسية.

Abstract

This study aims to find out the extent of the contribution of fiscal management and its various tools represented in fiscal options and fiscal incentives in the econilic institution of the state(wilaya) of jijel it inhancing the competitiveness of the economic institution this study relied on the descriptive analytical method in the theoritical study and the case study method in the applied study which was in various economic institution in the state of jijel,for the purpose of collecting infomation a questionnaive was designed and was destributed to a random sample of30 out of 40 items, to achieve the objectives of the research and data analysis,the statustical system SPSS was relied on,in the theoretical aspect,this study concluded that fiscal would enhance economic insitutions by benefiting from a set of fiscal incentives .as for the field study , it was concluded that there is a significant statiscally signifisant effect between the tax options and the comptitiveness of economic institutions ,there is also a positive,statically significant effect between the competitiveness of institutions,but There Is no positive statistically significant effect between the comtitiveness of institutions and the fiscal . in addition,fiscal management is practiced in a different way,as all its tools effect the competitiveness of economic institutions based on these results,a set of suggestions was presented, the most important of which is the need to give great importance of the fiscal factor and take it into account in making financial decisions .

Key words :fiscal management,fiscal incentives,taxoptions ,comptitiveness.

فهرس المحتويات

شكر	
إهداء	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الاشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	**ب**
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الاقتصادية	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية	**07**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التسيير الجبائي	**07**
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول تنافسية المؤسسات الإقتصادية	**15**
المطلب الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية	**26**
المبحث الثاني: الدراسات التطبيقية للتسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية	**27**
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	**27**
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية	**31**
خلاصة الفصل	**33**
الفصل الثاني: واقع التسيير الجبائي ومساهمته في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل	

تمهيد	**35**
المبحث الأول: طريقة ومتغيرات الدراسة	**36**
المطلب الأول: طريقة ومتغيرات الدراسة	**36**
المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية	**37**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	**39**
المطلب الأول: نتائج الدراسة	**39**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	**57**
خلاصة الفصل	**60**
الخاتمة	**62**
قائمة المصادر والمراجع	**65**
قائمة الملاحق	**70**

قائمة الجداول والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	عينة الدراسة والإستبانات المسترجعة والغير مسترجعة	36
02	مقياس likert الخماسي	37
03	فئات مقياس likert الخماسي ودلالتها	38
04	معاملات إرتباط "بيرسون pearson" لفقرات التحفيزات الجبائية	41
05	معاملات إرتباط "بيرسون pearson" لفقرات الخيارات الجبائية	42
06	معاملات إرتباط "بيرسون pearson" لأبعاد التسيير الجبائي بالدرجة الكلية للمحور	42
07	معاملات إرتباط "بيرسون Pearson" لفقرات محور "تنافسية المؤسسات الإقتصادية"	43
08	ثبات أداة الدراسة بإستخدام معامل الثبات الفا كرونباخ "Alpha crombach"	44
09	إختبار التوزيع الطبيعي (معاملات الإلتواء والتفلطح)	44
10	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	45
11	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	45
12	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الحالة الإجتماعية	46
13	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	47
14	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة	48
15	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	49
16	نتائج فقرات المحور الأول "التحفيزات الجبائية"	51
17	نتائج فقرات المحور الأول "الخيارات الجبائية"	53
18	نتائج فقرات المحور الثاني "تنافسية المؤسسات الإقتصادية"	55
19	نتائج إختبار F للفرضية الرئيسية	58
20	نتائج إختبار t-testالفرضيات الفرعية المندرجة تحت الفرضية الرئيسية	59

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع أفراد المجتمع حسب الجنس.	45
02	توزيع أفراد المجتمع حسب العمر.	46
03	توزيع أفراد المجتمع حسب الحالة الإجتماعية.	47
04	توزيع أفراد المجتمع حسب المؤهل العلمي.	48
05	توزيع أفراد المجتمع حسب الوظيفة.	49
06	توزيع أفراد المجتمع حسب سنوات الخبرة.	50

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين للإستبانة
02	إستبانة الدراسة بعد التحكيم
03	نتائج مخرجات برنامج spss20

مقدمـــــــة

يتميز المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة الإقتصادية اليوم بمستوى عالي من التنافسية، وبما أن أسعار المنتجات تتحدد تبعا لقوى العرض والطلب فيجب على المؤسسة العمل على تخفيض التكاليف من أجل ضمان هوامش أرباح أكبر، ومن بين هذه التكاليف نجد الضرائب التي هي بمثابة أعباء مالية تتطلب تجنيد إستخدامات من الخزينة.

ولهذا يمكن القول أن التسيير الجبائي الأمثل أحد الركائز التي تمكن المؤسسة من تعزيز مكانتها وتسخيرها في خدمة الأهداف المسطرة من خلال إستغلال إمتيازاتها الضريبية من الإعفاءات والتخفيضات التي تستفيد المؤسسة منها حيث تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نشاطها، لذلك على المؤسسة إعتبار الضريبية أو البعد الضريبي متغيرا حقيقيا يجب تبنيه و إدراجه ضمن السياسة العامة لها مما يحقق ما يعرف بالوفرات الضريبية بغرض الإستفادة من الإمتيازات الموجودة في القانون الجبائي وكيفية إستغلالها قصد تحقيق العبء الضريبي، وذلك من خلال التسيير الجبائي الأمثل الذي يوفر إمكانية حسن التعامل مع الجباية وتسييرها خدمة للهدف الأسمى من وجود المؤسسة، والذي بدوره يؤثر على تنافسية المؤسسات الإقتصادية.

إشكالية الدراسة:

يعتبر التسيير الجبائي وسيلة مهمة للمؤسسة حيث يوفر لها إمكانية التعامل مع الجباية ويجنبها من التكاليف الجبائية، وعليه تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

هل يسهم التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية في ولاية جيجل؟

تساؤلات الدراسة:

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تستوقفنا الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تطبيق التحفيزات الجبائية يسهم في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية؟
- هل تطبيق الخيارات الجبائية يسهم في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية؟

فرضية الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية يتطلب منا توضيح فرضيات البحث والمتمثلة في:

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية؛

- يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين الخيارات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء حول أهمية التسيير الجبائي ودوره في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية، ومعرفة مدى تطبيق التسيير الجبائي ونقاط القوة والضعف في التسيير الجبائي في المؤسسة وكيف يؤثر على تنافسية المؤسسة في السوق.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- تطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتسيير الجبائي؛
- تطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بتنافسية المؤسسات الإقتصادية؛
- إبراز الدور الذي يلعبه التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية.

أسباب إختيار الموضوع:

تتمثل في:

- نقص وعي المؤسسات حول أهمية تطبيق التسيير الجبائي؛
- قلة الدراسات والأبحاث التي تناولت التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسة من الناحية الواقعية في الجزائر؛
- التسيير الجبائي هو علم لا يتقنه الكثير مما يدفعنا لمعرفة المزيد عنه؛
- الرغبة في تنويع مواضيع البحث في مجال التخصص.

منهج الدراسة:

إنطلاقا من طبيعة الدراسة يتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره المناسب والملائم لدراسة العلاقة بين المتغيرين بالإضافة إلى أسلوب دراسة الحالة، وذلك من خلال دراسة الحالة في مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل، وسيتم الإعتماد على الإستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات عن متغيرات الدراسة وسيتم تقسيمها إلى محاور شملت جميع جوانب الدراسة.

هيكل الدراسة:

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، إعتمادا على طريقة (IMRAD) التي تعطي أهمية أكبر للجانب التطبيقي للبحث مقارنة بالجانب النظري، حيث سيتناول الفصل الأول

الجانب النظري للدراسة ويضم المفاهيم الأساسية للتسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الاقتصادية في المبحث الأول، والدراسات السابقة لموضوع الدراسة في المبحث الثاني، أما الفصل الثاني فسيتضمن الدراسة الميدانية، وسنقسمه إلى مبحثين حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى طريقة وأدوات الدراسة، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى نتائج الدراسة وتحليلها وذلك من خلال التطرق إلى خصائص مجتمع الدراسة، تحليل عبارات محاور الدراسة وفي الأخير إختبار الفرضيات.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** سيتم إجراء هذه الدراسة في مجموعة من المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل.
- **الحدود الزمنية:** يتم اجراء هذه الدراسة خلال السداسي الثاني للموسم الدراسي (من شهر أفريل إلى شهر جوان) من سنة 2022.

صعوبة الدراسة:

كل دراسة جامعية أو أي عمل بحثي لا يخلو من العراقيل ومما لا شك فيه أنه يوجد جملة من الصعوبات التي تنعكس سلبا على موضوع الدراسة ومن بينها ما يلي:

- قلة المراجع بسب حداثة موضوع البحث؛
- عدم وجود دراسات سابقة تجمع بين متغيرات الدراسة؛
- عدم إلمام المسيرين بالجانب الجبائي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية

تمهيد

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة

الخلاصة

تمهيد:

إن المؤسسة تعيش في بيئة تتميز بالتغير المستمر، الأمر الذي يحتم عليها التكيف مع متغيرات بيئتها، والتقليل من التكاليف وزيادة ربحيتها وتعزيز تنافسيتها وبالتالي ضمان مكانتها في السوق، ولعلّ من بين هذه التكاليف نجد مجموعة من التكاليف الجبائية التي أقرها المشرع الجبائي، والذي بدوره أعطى هامش من الحركة للمؤسسة يسمح لها بالإختيار من بين الخيارات المتاحة، هذا ما أدى إلى بروز فكرة التسيير الجبائي ومع السعي المستمر في تفعيل هذا الأخير من خلال القيام بعملية المراجعة التي تجنبها الوقوع في الخطر الجبائي وهذا من شأنه أن يساهم في تنافسية المؤسسات الإقتصادية والمحافظة على مكانتها السوقية.

وسنعرض في هذا الفصل الجانب النظري للدراسة والمتمثل في التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه الأدبيات النظرية للتسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية، أما في المبحث الثاني سنتطرق إلى الأدبيات النظرية للدراسات السابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتسيير الجبائي وتنافسية المؤسسة الإقتصادية

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التسيير الجبائي

1-مفهوم التسيير الجبائي

لا يوجد تعريف موحد متفق عليه للتسيير الجبائي حيث إختلفت التعاريف بإختلاف الإتجاهات والباحثين، ومن بين التعاريف نجد:[1]

يرى "الفرانكفونيون" أن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأ عدم التعسف وإستعمال الحق والتصرف غير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر على التكاليف الجبائية، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطاء الجبائية ممكنة الوقوع.

أمّا "الأنجلوساكسونيون فيعرّفونه على أنه: يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل: حملة الأسهم (المساهمين، مدراء تنفيذيين، مدراء ماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب...الخ، المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة).

أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط بالإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك للحفاظ على قيمتها السوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع وهذا ما يسمى المساهمة في خلق القيمة.

إذن نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلى كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى تطرق أبعد من ذلك وهو كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة[2].

كما هناك من يرى أنّ التسيير الجبائي فن من فنون التسيير يلجأ إليه المسيرين الأكثر تدبيرا في إدارة شؤون مؤسساتهم لتخليصها من الأعباء الجبائية الإضافية عن طريق إستعمال أحسن الطرق والخيارات الجبائية، دون المساس بمبادئ التشريع الجبائي[3].

---

[1]. صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي،" أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية "، دراسة عينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، **مجلة الباحث**، الجزائر، عدد12، 2013، ص:118.

[2]- **المرجع سابق**، ص:118.

[3]زرواق حواس، " أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية بالإستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، الجزائر، العدد الاقتصادي 02 ،2018 ص:339.

وكما هناك أيضا من يعرفه بأنه إجراء قانوني يسمح بتخفيض مبلغ الضريبة المستحق[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف التسيير الجبائي على أنه ذلك العنصر المهم جدا للوظيفة الجبائية داخل المؤسسات، أو هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتبعها المؤسسة للحصول على التدفقات المالية، من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية وذلك بإحترام النصوص التشريعية الضريبية المختلفة، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية كل مؤسسة ولهذا يصبح التسيير الجبائي وسيلة مهمة جدا في إتخاد القرارات لدى المؤسسة.

2-أهداف التسيير الجبائي:

تتمثل أهداف التسيير الجبائي في:

2-1 تحقيق الأمن الجبائي :

إن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي، بمعنى أن المكلف بالضريبة يقوم بإلتزاماته الجبائية طواعية، بإفتراض حسن النية ولكن للإدارة الجبائية حق مراقبة تصريحات المكلفين ومدى إلتزاماتهم بإيداع تصريحاتهم وتسديد ما عليهم من ضرائب ورسوم وفقا للتشريعات سارية المفعول وهذه الوضعيات تجعل المؤسسات في مواجهة الإدارة الجبائية. فالمسير الجبائي إذن يعمل جاهدا على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة الذي لا يأتي إلا عندما تكون في وضعية قانونية إتجاه إدارة الضرائب ولا يكون هناك تخويف من أي رقابة قد تقوم بها هذه الأخيرة لتتأكد من إنتظام المؤسسة إتجاه الإدارة الضريبية، فعدم إحترام المؤسسة لإلتزاماتها الجبائية قد يعرضها لمخاطر عديدة قد تحدث نتائجها تأثيرا سلبيا على خزينة المؤسسة، لتحقيق هذا الهدف (الأمن الجبائي) تعمل المؤسسة على تفعيل المراجعة الجبائية بإعتبارها أداة من أدوات التسيير الجبائي حيث يسمح بتشخيص الإلتزامات الجبائية للمؤسسة وتخفيض العبء الضريبي، وجعل التسيير أحسن أداء وأكثر فعالية[2].

[1]. فتحة أميرة، " دور المراجعة الحبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الإقتصادية"، **مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، الجزائر، العدد 17، 2017، ص:194.

[2] . أنور عيدة، زكرياء دمدوم، " التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة: دراسة ميدانية لمؤسسة أشغال البناء"، **مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة**، الجزائر، العدد 04، 2018، ص:93.

2-2 التحكم في العبء الجبائي:

فالضريبة تمثل في جانب منها جزءا من تكلفة المنتجات فضلا عن إستهلاكها لجزء من ربح المؤسسة[1].

وتشكل الأعباء الجبائية جزء من سعر التكلفة لأي منتج، وعليه فإنها تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج مما يجعل التحكم فيها مهمة للغاية ويتجلى هذا التحكم في ثلاث أشكال:

- العمل على تخفيض الضريبة؛
- تأجيل دفع الضريبة من أجل الإستفادة من الوافرات المالية لتعزز وضعية الخزينة؛
- الرفع من العبء الضريبي من خلال الإمتناع عن الإستفادة من الإمتياز الجبائي الآني وذلك من أجل تحقيق أهداف تسييرية معينة، مثال ذلك عدم حساب إهتلاكات في مستواها الأقصى المسموح به قانونيا، وذلك بهدف توزيع الأرباح.

إن ظروف المؤسسة هي التي تحدد شكل التحكم في العبء الضريبي، فالمؤسسة التي تمر بمرحلة نمو سيكون هدفها الأساسي هو التخفيض من الضريبة، بينما المؤسسة التي تكون في حالة إنحدار فهي تبحث في تحسين صورتها إتجاه البنوك والمساهمين من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للربح[2].

2-3 البحث عن الفعالية الجبائية:

يعطي التشريع الجبائي للمؤسسة بعض الحرية أو هامش حركة يسمح لها بالحصول على الإمتيازات الإقتصادية من أجل تعظيم الخيار، وبالتالي يمكن القول إنه يساعد في عملية التحريض الجبائي بواسطة الخيارات القانونية، ويساعد المؤسسة على إمكانية الإختيار بين العديد من البدائل مثل الخضوع للرسم على القيمة المضافة أم لا، وطرق حساب الإهتلاك بأحسن خيار للمؤسسة للوصول إلى الفعالية الجبائية، ونتيجة أن مراقبة الخيار الجبائي تعتبر من العوامل الفعالية، وهذه الرقابة تؤدي من طرف المراجع الجبائي الذي يقوم بمراقبة مدى تجسيد المؤسسة للمخطط الجبائي للحذر من الأخطاء وسوء الخيار، كما يقوم بقياس درجة الإنحراف بين الفعالية المحققة والمتوقعة، وتتم الرقابة بين طرف خلية داخل المؤسسة المعنية بحل المشاكل الجبائية[3].

---

[1] . زرواق حواس، **مرجع سبق ذكره**، ص:340.

[2] . محمد عادل عياض، "**محاولة التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي**"، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية) ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2020، ص:08.

[3] . سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، " مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية"، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات لولاية بسكرة، **مجلة الإقتصاد الصناعي**، الجزائر، العدد 15، 2018، ص:129.

2-4 خدمة إستراتيجية المؤسسة:

حسب عايدة سيد خطاب" فإن من بين التساؤلات التي يجب الإجابة عليها عند تحديد سياسات تمويل إستراتيجية النمو، فهي التساؤل عن السياسات الضريبية، التي تنتهجها المؤسسة[1]، وعليه فإنه لا يمكن تصور سياسة جبائية منفصلة عن باقي السياسات وذات هدف وحيد ومستقل وذلك لأن التسيير الجبائي جزء من نظام التسيير العام للمؤسسة، بحيث يجب أن يحدد أهدافه تبعا لأهداف إستراتيجية المؤسسة فالتسيير الجبائي يرتكز على مبدأ الحرية في التسيير الذي ينص على حرية إختيار المكلف للوضعية المناسبة، نظرا لأهمية الجباية في إتخاد القرارات داخل المؤسسة، وبالتالي في تحديد الإمتيازات الإستراتيجية للمؤسسة، بحيث تعتبر من محددات إتخاد القرار الإستراتيجي، ويتجلى ذلك من خلال[2]:

- البحث إذا كانت المؤسسة تتعرض لمخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها؛
- تحديد خيارات النمو مثل: أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل في إلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخد صورة واضحة عن مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من إختيارها لأي منها، والتي على أساسها تتم المفاضلة بينهما أو إختيار مزيج منها؛
- الدور الذي تلعبه الجباية في إختيار المكان الجغرافي للنشاط داخل الدولة الواحدة أو بين الدول نتيجة إختلاف الإمتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة؛
- الدور الذي تلعب الجباية في إختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة إختلاف الأحكام الجبائية التي تطبق على كل منها.

فمن خلال العلاقة بين الجباية والإستراتيجية فإن القرارات التي تتخذها المؤسسة كالإستثمار، التوظيف، رفع رقم الأعمال... وغيرها، مرتبط بالنظام الجبائي الذي تعمل فيه، وعليه فالضريبة تستخدم لخدمة أهداف المؤسسة كما يمكن أن تتحول إلى متغير فعال لتحديد إستراتيجياتها.

3-خصائص التسيير الجبائي:

يبنى التسيير الجبائي داخل المؤسسة على مستويين أحدهما أدنى والأخر أعلى، بالنسبة للمستوى الأدنى فهو متمثل في القواعد الأساسية المحددة للضريبة وهي (الحدث المنشأ، الوعاء، المعدل، التصريح،

[1] . عايدة سيد خطاب، "**الإدارة والتخطيط الإستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات**"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1985، ص:04.

[2] . محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص:08.

التسديد) وهي عبارة عن مجموعة من القواعد التي يجب على المنفذ العادي التحكم فيها، أما بالنسبة للمستوى الأعلى فيقصد به الربط بين كل من الجباية وقانون الأعمال والقانون المحاسبي.

والتسيير الجبائي يتميز بخاصيتين أساسيتين هما[1]:

3-1 إستعمال الوسائل المشروعة قانونيا:

من خصائص التسيير الجبائي إستعماله للوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي لتحقيق الوافرات الجبائية، وهنا يجب التمييز بين التسيير الجبائي من جهة والغش الضريبي والتهرب الضريبي من جهة أخرى:

3-1-1 التسيير الجبائي: يعمل المسير الجبائي على تحليل التشريعات ودراستها من إيجاد مختلف الخيارات الممنوحة من طرف المشرع وبالتالي إيجاد هامش حركة ضمن الإطار القانوني، وعليه فإن من بين المميزات الأساسية للتسيير الجبائي فإنه ممارسة قانونية بعيدة كل البعد عن الغش الضريبي، كما أنها تختلف عن التهرب الضريبي مع الإقرار بوجود غموض في بعض التشريعات الجبائية تجعل الحاجز الفاصل بين التسيير والتهرب الجبائي بسيط للغاية.

3-1-2 التهرب الضريبي: يعرف بأنه "فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي". أي أن المكلف بالضريبة يجتهد بشتى الطرق والأساليب للتخلص من أداء بعض الضرائب المستحقة عليه دون مخالفة القانون والنصوص التشريعية، أي يستفسد من الثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية بفعل تعقد النظام الجبائي أو عدم إحكام الصياغة القانونية.

3-1-3 الغش الضريبي: يعرف بأنه فعل إرادي يقوم به الممول الذي يقرر مخالفة القانون للتملص من دفع الضريبة، في هذه الحالة نلاحظ وجود سلوك إجرامي مقصود ومتعمد[2].

3-2 القرار الطوعي للتسيير الجبائي:

تتضمن عملية إتخاذ القرارات الإختيار بين بديلين أو أكثر، أو بين عدة طرق ممكنة تقود نحو هدف مرغوب بحيث يجرد إنعدام البدائل عملية التسيير من معناها.

إن القرارات التي تنتج عن التسيير الجبائي قرارات تعكس إدارة المؤسسة وليست مفروضة عليها، وعليه لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي إذ لم تكن هناك خيارات وبدائل جبائية يمنحها المشرع للمؤسسة

[1] . **المرجع السابق**، ص:15.

[2] . المادة193، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، **المديرية العامة للضرائب**، وزارة المالية، 2012.

من أجل تسيير عملياتها المختلفة، إذ يصبح الأمر في مثل هذه الحالة مجرد تطبيق بسيط للقواعد والإجراءات الضريبية التي يحددها التشريع[1].

4-أسس ومبادئ التسيير الجبائي:

4-1 أسس التسيير الجبائي:

يعتمد التسيير الجبائي على[2]:

4-1-1 إختيار الطريقة الأقل تكلفة: من خلال إستعمال الفراغات ونقاط الضعف المتواجدة بالتشريعات الجبائية التي تظهر التهرب ضمن الواجبات الجبائية، فضلا عن إستغلال الخيارات والحوافز التي تتيحها هذه التشريعات.

4-1-2 الطابع الطوعي: على الرغم من أن التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى من إستعمال الجباية، لكنه يعتمد على إستعمال أساليب إختيارية موضوعة تحت تصرف المؤسسة، وللمسيرين الحق في إستخدام ذكائهم للمفاضلة بين هذه الخيارات لتحقيق الخضوع الأقل للتكلفة من وجهة نظر الجباية في ظل الخضوع للضرائب التي يفرضها التشريع الجبائي، لذا فهو يقوم على حرية التسيير ويعطي للمؤسسة فرصة لإتخاذ القرارات المناسبة وإستفادة من الحوافز.

4-1-3 أهمية الضريبة في المؤسسة وتعدد الخيارات الجبائية:

يتجلى ذلك من خلال:

- أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تترجم في الحجم المالي الذي يتولد عن دفعها، وهذا لكون كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يترجم دائما بحجم مالي؛
- وجود الإجراءات والتدابير والخيارات الجبائية الأمر الذي يوفر بعض هوامش التحرض الجبائي للمؤسسة ويمكنها من المفاضلة بين الإختيارات الجبائية المتعددة.

4-2 مبادئ التسيير الجبائي:

تتمثل فيما يلي:

4-2-1 مبدأ الحرية في التسيير: إن القرار التسييري يعتبر إختيارا من بين عدة بدائل متاحة قانونيا بمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب إحترامه وعلى المكلف الإلتزام به مثل إختيار نمط الإهتلاك، كما أن للمسير كامل الحق في الإستفادة من الإمتيازات والخيارات الموجودة في القانون نتيجة مهارته التسيرية

[1] . عبد المجيد قدي، "**دراسات في علم الضرائب**"، الطبعة الأولى، دار الجرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص:201.

[2] زرواق حواس، **مرجع سبق ذكره**، ص:340.

دون أن يصنف تصرفه ضمن محاولة القيام بالغش الضريبي، أي أن إدارة الضرائب لا يحق لها الحكم على نوعية التسيير بل على النتيجة الجبائية وصحتها[1].

4-2-2 مبدأ عدم التدخل في التسيير: تحدد التشريعات وبشكل واضح بأنه ليس للإدارة الضريبية أن تتدخل في نمط تسيير المؤسسة، وعليه فإنه لا يحق لها أن تنفذ أي تسيير للمؤسسة قد تراه حدرا جدا أو مخاطر إلى حد كبير ما دامت المؤسسة تفي بإلتزاماتها القانونية[2].

5-مراحل التسيير الجبائي:

يمر التسيير الجبائي بالمراحل التالية[3]:

5-1 تشخيص المشكلة وتحديد الهدف:

هذه هي الخطوة الأولى في إتخاذ القرار وهي ليست من إهتمامات التسيير الجبائي، إذ لم يكن المشكل المطروح ذا طبيعة جبائية. إذ يتمثل دور المسير الجبائي في التركيز على دراسة الجانب الجبائي للبدائل المتاحة، وقد يكون المشكل أمام المسير هو طريقة التمويل لإستثمار معين، فخيارات التمويل أمامه عديدة: الإقتراض، التمويل الذاتي، رفع رأس المال...الخ.

5-2 جمع المعلومات:

هذه المرحلة مهمة للغاية وتهدف إلى جمع كل المعلومات التي قد تكون لها أثار جبائية مباشرة أو غير مباشرة على موضوع إتخاذ القرار، تكمن أهمية هذه المرحلة في أنها هي التي ستؤدي إلى إكتشاف الخيارات الجبائية المتاحة (قوانين مختلف الضرائب والرسوم، القانون التجاري، قانون الجمارك، القوانين المالية، الإتفاقيات الدولية، النصوص ذات الأثار الجبائية).

5-3 تحديد الخيارات الممكنة:

من خلال المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة، يقوم المسير الجبائي بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة من خلال قيامه بعملية بحث صعبة وهامة في آن واحد.

البدائل قد تنتج من:

- الخيارات المتضمنة في الأنظمة التفضيلية والتحفيزية؛

---

[1] . أنور عيدة، زكرياء دمدوم، **مرجع سبق ذكره**، ص:94.

[2]. بن سوسي حمزة، "دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية"، **مجلة الحوار الفكري**، الجزائر، العدد 01، 2018، ص:699.

[3] . بوعلام ولهي، عثمان محادي، "أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي"، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، الجزائر، العدد 02، 2019، ص ص: 204،203.

- الخيارات الجبائية المباشرة؛
- الخيارات القانونية المتاحة والتي لها أثار جبائية مختلفة.

5-4 دراسة قابلية الخيارات للتطبيق:

يتم من خلال هذه الخطوة تحديد المزايا والعيوب لكل إختيار جبائي متاح، هذه الخطوة مقدرة على التنبؤ بالمستقبل، وعلى التشخيص من أجل إدراك كل الجوانب الآنية والمستقبلية التي تساعد في تقييم الخيارات الممكنة، لأجل هذا يجب أن يكون المسير الجبائي ذا مؤهلات متعددة من أجل إتخاد القرار المناسب.

تنفيذ هذه الخطوة تكمن في إقصاء الخيارات الغير قابلة للتنفيذ من كل المراحل القادمة، وفي نهايتها يكون المسير الجبائي قد أدى الجزء المهم من عمله وهو تحديد الخيارات القابلة للتطبيق ليعرضها على متخذي القرار النهائي.

5-5 إدماج كل خيار قابل للتنفيذ في الحالة الكلية للقرار وتقييمها:

تؤثر الجباية على إتخاذ القرار:

- بصورة دائمة، اذ كل عمليات المؤسسة لها أثر جبائي، بشكل يختلف تبعا لطبيعة القرار المتخذ ومستوى المسؤولية؛
- بعدة توجيهات، وذلك حسب التغييرات في النصوص التي تعكس تغيرا في أهداف المشروع.

5-6 إتخاد القرار:

- يكون إتخاد القرار بناء على التحكيم بين مختلف القرارات المقيمة كما ونوعا، والإختيار الأفضل هو ذلك الذي يحقق الهدف المرجو من هذا القرار؛
- إتخاذ القرار ليس من إختصاص التسيير الجبائي بل هو نهاية مراحله، لأنه يهدف بالأساس إلى التأكيد على أهمية الجباية في العملية التسييرية.

6-مؤهلات المسير الجبائي:

يعتبر المسير الجبائي في المؤسسة المسؤول الأول على إتخاذ أي قرار تسييري يخص الضريبة، وهو الذي يبحث في الخيارات الجبائية الممكنة لذلك سوف نتطرق إليها في النقاط التالية[1]:

[1] . لحسن خنفي، مصطفى نور الإسلام بن دالي، "**دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة مؤسسة فرايك**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017، ص:10.

6-1 المعرفة القانونية:

المسير الجبائي في تعامله مع الجباية يتناول بالدراسة نصوصا قانونية وتنظيمية، ويتطلب التعامل مع هذا النوع من النصوص مهارات خاصة قد تكون ضرورية أثناء دراسة النصوص العادية وأمام المؤسسة العديد من الخيارات القانونية ذات أثار جبائية مختلفة ولكن قد تحتوي التشريعات على بعض الغموض أو السكون عن الحالات مما يوقع المؤسسة في المجالات المحظورة على التسيير الجبائي.

6-2 التحكم في الجباية:

إن تحكم المسير الجبائي في الأمور الجبائية أمر ضروري لأن الجباية هي إختصاصه الأول وهذا ما يؤدي إلى ظهور علاقة وطيدة بين التسيير الجبائي والنصوص القانونية الجبائية ويظهر هذا التحكم من خلال:

- إدراك أثار تلك النصوص على المؤسسة، أي تحديد حقوق والتزامات المؤسسة؛
- معرفة آليات المراجعة الضريبية وإهتمامات إدارة الضرائب أثناء أي عملية رقابية ممكنة.

6-3 التحكم في تقنيات المحاسبة:

على المسير الجبائي أن تكون له مؤهلات تسمح له بالقدرة على التشخيص والتنبؤ، تحديد البدائل وتقييمها وإختيار البديل الأنسب، وأهم شيء في تقييم البدائل الجبائية المتاحة هو إدراك الأثار لكل منها مما يجعل تحكمه في تقنيات التسيير المالي ضرورة أكيدة.

إضافة إلى هذا إلمام المسير الجبائي بأليات المحاسبة هام للغاية، وخاصة أن المراجعة الجبائية الداخلية تتداخل بشكل كبير مع المراجع المحاسبية وذلك لإعتمادها الأساسي على نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التنافسية

1-مفهوم التنافسية:

لم يتفق الباحثون على مفهوم محدد وواضح لمصطلح التنافسية، فهناك من يرى أن للتنافسية مفهوم واسع يجب أن يشمل مؤشرات كلية عديدة كمستويات المعيشة...الخ

ويري الأخرون مفهوما مختلفا يرتكز على مؤشرات جزئية مثل: الجودة والتكاليف...الخ، ويعود عدم هذا الإتفاق بإختلاف النظرة التنافسية في حد ذاتها بالنسبة للمؤسسة، وسنحاول فيما يلي التطرق للرؤى المختلفة لمفهوم التنافسية[1]:

التنافسية على مستوى الدولة: تعرف التنافسية على مستوى الإقتصاد الكلي" بقدرة البلد على زيادة حصة في السوق من الصادرات، أو تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر، وفقا لهذا التعريف تنعكس التنافسية في قدرة الدولة على زيادة حصتها في السوق الدولية وبشكل مستمر، أو من خلال قدرتها على تحقيق نمو مستدام".

طبقا لمعهد التنمية الإدارية بسويسرا فإن التنافسية تعني" قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على إدامة المشاريع والأعمال في ضوء الإختلافات السياسية والإجتماعية والثقافية داخل الدولة".
وفقا لهذا التعريف فإن التنافسية تقاس بقدرتها على خلق بيئة تنافسية ملائمة دون الأخذ بعين الإعتبار الإختلافات السياسية والإجتماعية والثقافية داخل الدولة.

في حين هناك من يعرف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي التنافسية على أنها" قدرة الدولة على إنتاج السلعة والخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل".

أما التنافسية على مستوى القطاع: تعرف التنافسية على مستوى الصناعة أو القطاع" على أنها قدرة مؤسسات قطاع معين في الدولة وما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الإعتماد على الدعم والحماية الحكومية، وبالتالي تميز تلك الدولة في هذه الصناعة". ومن ثم فإن الصناعة التي تتمتع مؤسساتها بالقدرة التنافسية تكون قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية.

التنافسية على مستوى المؤسسة: إن كلا من مفهوم التنافسية على مستوى الدولة وعلى مستوى القطاع لم يلقى إهتماما كبيرا بالدراسة والتحليل في الأدبيات المعاصرة، وعلى العكس من ذلك فإن مفهوم تنافسية المؤسسة كان ولا زال محور إهتمام العديد من الدراسات خصوصا بعد ظهور كتابات بوتر في الثمانينات من القرن الماضي.

---

[1] . وسيلة بوزايد، "**مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص ص: 07،08.

وهناك من يرى أن التنافسية تقاس بقدرة المؤسسة على تحقيق حصة سوقية أكبر نسبيا من منافسيها. وفقا للتعريف فإن المؤسسة تعتبر التنافسية أو قادرة على المنافسة إذا إستطاعت إمتلاك حصة سوقية معتبرة مقارنة بمنافسيها، وعليه فإن هذا التعريف يرتكز على الحصة السوقية للمؤسسة كمؤشر على قدرتها التنافسية.

هناك من يعرف التنافسية: " القدرة على تزويد المستهلك بمنتوجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الأخرين في السوق الدولية"[1].

في حين يعرفها الأخرون:" أن التنافسية لا تعد وأن تكون أسلوب يسلكه الأعوان الإقتصاديون في محيط الأسواق التنافسية، وكل عون وعلى وجه الخصوص(المؤسسة) تبحث عن وضعيات ومزايا التنافسية في ظل إحترام القواعد المحددة ومع توفر كافة الشروط العادلة للجميع[2].

كما تعرف أيضا" قدرة هذه الأخيرة على تقديم منتجات أفضل من تلك التي يقدمها غيرها من المنافسين بأسعار مماثلة، أو تقديم منتجات مماثلة لتلك التي يقدمونها من حيث الجودة ولكن بأسعار أقل، مما يسمح لها بتدعيم مركزها التنافسي وتحقيق مردودية أعلى مقارنة بمنافسيها[3].

التعريف الصادر عن تقرير لوزارة الإقتصاد الفرنسية حيث يعرف تنافسية المؤسسة على أنها" الفترة التي تمتلكها المؤسسة في وقت معين لمقاومة منافسيها[4].

لقد عرفت أيضا على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه إختيار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة مستدام"[5].

---

[1] . مليكة علاي، "دور المسؤولية الإجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الإقتصادية"، **مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية**، الجزائر، العدد 22، 2017، ص:281.

[2] . محمد قريشي، "الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية"، **مجلة البحوث والدراسات**، الجزائر، العدد 06، 2008، ص:137.

[3] . محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، " مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، **مجلة الباحث الإقتصادي**، الجزائر، العدد 10، 2018، ص: 331.

[4] . يحيى لخضر، "**دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003-2005، ص ص: 42،43.

[5] . عبد الرؤوف حجاج، "**الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012، ص:06.

بالنسبة لمنتدى الإقتصاد العالمي:" فالتنافسية هي القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة"[1].

2-أهمية التنافسية:

تتمثل أهمية التنافسية فيما يلي[2]:

- تعظيم الإستفادة من المميزات التي يوفرها الإقتصاد العالمي، فالتنافسية تعطي للمؤسسات فرصة الخروج من محدودية السوق المحلية إلى رحابة السوق العالمي؛
- الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، فمستوى معيشة الدولة يرتبط بشكل كبير بنجاح مؤسسات العاملة فيها وقدرتها على إقتحام الأسواق العالمية من خلال التصدير أو الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- مواجهة تحديات مختلفة كحتمية إكتساب المؤسسة القدرة على التعامل مع السوق مفتوح دون توفير وسائل الدعم والحماية؛
- ضرورة الإهتمام بالبحوث والتطوير والإبداع والطاقة البشرية، والبحث عن الصيغ والأليات التميز على المنافسين؛
- تنمية القدرات التنافسية للمؤسسة التي تميزها في كسب العملاء الحاليين والمرتقبين؛
- تعظيم الإستفادة من المميزات التي يوفرها الإقتصاد العالمي وبالتالي رفع مركزها التنافسي.

3-أهداف التنافسية:

تهدف التنافسية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

3-1 تحقيق درجة عالية من الكفاءة:

بمعنى أن تحقق المؤسسة نشاطها وأعمالها بأقل مستوى ممكن من التكاليف، وفي ظل التطور التكنولوجي المسموح به، فالتنافسية تساهم في بقاء المؤسسات الأكثر كفاءة[3].

---

[1] . منير نوري، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر، العدد 04،2006 ، ص :23.

[2] . صراح بن لحرش، سليم العمراوي، "الإبتكار كألية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، **مجلة البحوث الإقتصادية والمالية**، الجزائر، العدد 02، 2019، . ص: 56.

[3] . فلة العيهار، "**دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة**"،(رسالة ماجستير غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص: 80.

2-3 التطور والتحسين المستمر للأداء:

من خلال التركيز على تحقيق الإبداعات والتكنولوجية الإبتكارات، والتي تكون تكلفتها مرتفعة نسبيا، إلاّ أنها صعبة المحاكات من قبل المؤسسات المنافسة.

3-3 الحصول على نمط مفيد للأرباح:

إذا تتمكن المؤسسات ذات الكفاءة الأعلى والأكثر تطورا من تعظيم أرباحها، فالأرباح تعد مكافأة المؤسسة عن تميزها وتفوقها في أدائها[1].

4-أنواع التنافسية:

تصنف التنافسية إلى عدة أنواع وذلك حسب معايير مختلفة والتي نذكرها في الآتي:

4-1 معيار السعر:

نميز هنا بين نوعين من التنافسية وهما[2]:

4-1-1 التنافسية السعرية: وهي المنافسة التي ترتكز على عنصر السعر كأساس للتنافس.

4-1-2 التنافسية غير السعرية: وهي المنافسة التي لا ترتكز على عنصر السعر للتنافس، بينما ترتكز على عناصر أخرى كالمنتج، وأساليب التسويق والترويج وغيرها.

4-2 التنافسية حسب الزمن:

ميز تقرير التنافسية الكونية المنتدى الإقتصادي العالمي لسنة 2000 بين نوعين من التنافسية[3]:

4-2-1 التنافسية الظرفية: أو الجارية وترتكز على مناخ الأعمال وعمليات الشركات وإستراتيجياتها، وتحتوي على عناصر مثل: التكلفة، النوعية، حصة من السوق...الخ

4-2-2 التنافسية المستدامة: ترتكز على الإبتكار ورأس المال البشري والفكري، وتحتوي على عناصر مثل: التعليم، الإنتاجية، مؤسسات البحث والتطوير، قوى السوق...الخ

---

[1] . أحمد علماوي، مصطفى طويطي، "مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز التفوق التنافسي للمؤسسات الإقتصادية"، **مجلة الرأي الإقتصادية**، الجزائر، العدد 10، 2016، ص: 266.

[2] . صراح بن لحرش، سليم العمراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 55.

[3] . أسماء سفاري، "**أثر الأنترنت على تنافسية المؤسسة**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2008-2009، ص: 09.

4-3 التنافسية النوعية:

وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع والتفوق التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة ذات النوعية الجيدة، يتمكن من تصدير السلعة حتى ولو كانت أعلى سعرا من السلع منافسيهم[1].

4-4 المعيار الموضوعي:

وتنقسم التنافسية حسب هذا المعيار إلى[2]:

4-4-1 تنافسية المنتج: تعتبر شرطا لازما لتنافسية المؤسسة وغير كافي، ليتم عادة الإعتماد على سعر التكلفة كأداة وحيدة لتقويم التنافسية.

4-4-2 تنافسية المؤسسة: يتم تقويمها على أساس أشمل منه في المنتج ويتم تقويمها على أساس هوامش كل المنتوجات.

4-4-3 التنافسية التقنية: حيث تتنافس المؤسسات من خلال النوعية على إكتساب صناعات عالية التقنية[3].

5-إستراتيجية التنافسية:

وتتمثل هذه الإستراتيجيات فيما يلي:

5-1 إستراتيجية قيادة التكلفة[4]:

في ظل مواجهتها لمنافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع تلجأ المؤسسة إلى تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة من سلعتها، والمقصود بتكلفة الوحدة هنا هي السعر النهائي الذي تصل به السلعة إلى المستهلك، بمعنى السعر الذي يأخذ بعين الإعتبار تكلفة الإنتاج والتوزيع، فإذا ما تمكنت المؤسسة من بيع منتجاتها بسعر منخفض فيمكنها الفوز بحصة من السوق.

يمكن للمؤسسة أن تلجأ إلى تخفيض تكلفتها عندما تتوفر لها جملة من الشروط هي:

- القدرة على توفير المعلومات الكافية على عناصر التكلفة المختلفة؛

---

[1] . ظافر محمد حمود، "**القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية**"، (أطروحة دكتوراه)، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص: 09.

[2] . الطيب داودي، مراد محبوب، "تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الإستراتيجي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، الجزائر، العدد 12، 2007، ص: 39.

[3] . هارون ضربان، نادية حمو، "اليقظة الإستراتيجية ومدى إسهامها في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة الإقتصادية"، **مجلة الباحث الإقتصادي**، الجزائر، العدد 12، 2019، ص: 387.

[4] . أحمد زعذار، "**المنافسة-التنافسية**"، الطبعة الأولى، دار الجرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 50.

- القدرة على التأثير على عناصر التكلفة من خلال الروابط التجارية المختلفة التي تربطها بالموردين.

إن إعتماد المؤسسة إستراتيجية الحد من التكلفة وبيع منتوجاتها بأسعار منخفضة والإكتفاء بهامش ربح منخفض ستمكنها من الحصول على نصيب كبير من السوق يسمح لها من بيع كميات كبيرة من منتجاتها.

2-5 إستراتيجية التمييز:

تتلخص هذه الإستراتيجية في تقديم المؤسسة لمنتج أو مجموعة من المنتجات المتميزة عن مثيلاتها من المنتجات، من حيث النوعية، الشكل، التسليم...الخ، بحيث تجعل المستهلك يرتبط بها أكثر، ويتحقق هذا الأمر عندما تتمكن المؤسسة من: [1]

- التفوق الفني من خلال إمتلاك تكنولوجيا رائدة تسمح لها بتحقيق سباق في مجال الإنتاج؛
- إنتاج منتوج ذو جودة عالية؛
- أن تميز المؤسسة منتوجاتها عن المنافسين من خلال تقديم تشكيلات مختلفة للمنتوج، وإعطاء أسماء خاصة بالمنتوج؛
- العمل على تقديم خدمات مساعدة للمستهلك.

ويجب القول إن توفير المؤسسة لجملة هذه الشروط يعتبر شرطا ضروريا للتفوق، لكنه يبقى غير كافي ومن تم يتعين توفير جملة من الشروط التي تتضمن التفوق، هذه الشروط هي: [2]

- أن يكون الإختلاف واضحا ما بين المنتوجات المراد تسويقها وبقية المنتجات الموجودة في السوق، من حيث يتسنى للمستهلك أن يحس بهذا الفرق والتمييز، من ثم يقبل على إقتناء تلك السلع أو الخدمة؛
- من الجيد أن يتمتع المنتج الواحد بعدة إستخدامات وأن تكون تلك الإستخدامات تستجيب لرغبات المستهلك؛
- قلة عدد المنافسين الذين يتبعون إستراتيجية التمييز، لأنه في حالة تعدد المنتجين فإن قدرة التنافسية سوف تتقلص.

---

[1] . عمار درويش، صالح إلياس، "**الإدارة الإستراتيجية للتكاليف كأداة لتعزيز تنافسية المؤسسة الإقتصادية**"، (مجلة الرأي الإقتصادية)، الجزائر، العدد 08، 2015، ص: 215.

[2] . **المرجع السابق**، ص: 53.

5-3 إستراتيجية التركيز:

هي التركيز على مجموعة المشترين، أو قطاع من خط المنتجات، أو سوق جغرافية معينة، لذا فهي تقوم على تقديم خدمة جيدة جدا لهدف محدد، وتوضع كل السياسات الوظيفية أخذة ذلك بالحسبان، تقوم هذه الإستراتيجية على أن الشركة ستكون قادرة على تقديم خدمة لهدفها الإستراتيجي الضيق، تتسم بالفعالية أو كفاءة أكبر مما تقدمه الشركات المنافسة التي تنافس على نحو أكثر إتساعا. وإن نجاح المؤسسة في تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب توفير جملة من الشروط نوجزها في النقاط التالية: [1]

- تعدد حاجات المشترين بحيث يمكن التركيز على جزء منها؛
- عدم وجود منافسة في نفس مجال تخصص المؤسسة؛
- أن تكون حدة المنافسة كبيرة ما بين المتنافسين، بحيث تصبح بعض القطاعات أكثر إغراء وجدبا من القطاعات الأخرى؛
- وتقوم المؤسسة بتحديد القطاع الذي تعمل فيه إنطلاقا من جاذبيته، التي تبنى على معرفة المؤسسة به، الأرباح التي يمكن تحقيقها فيه، شدة المنافسة فيه، هذا بالإضافة إلى مدى توفر المؤسسة على الإمكانيات التي تسمح لها لمواجهة الطلب في هذا الجزء من السوق؛
- كما يمكن القول إن المؤسسة تقوم بخدمة السوق المستهدف والضيق الذي يشكل أكثر فعالية وكفاءة كما هو الحال في السوق ككل.

6-أبعاد التنافسية:

تتنافس المؤسسة وفق مؤشرات التنافسية المختلفة، تمكنها من تحقيق التفوق والأفضلية على باقي المنافسين، ولقد إختلف الكتاب والباحثين في تحديد أبعاد ومؤشرات التنافسية ذلك بحسب وجهات نظرهم المختلفة، إلاّ أن هناك بعضا منها كانت محل إتفاق وقد إنحصرت في الأبعاد التالية (التكلفة، الجودة، المرونة، التسليم، الإبداع) وسنقوم بتناولها كما يلي:

6-1 التكلفة:

ويعني إنتاج وتقديم المنتوجات بأقل تكلفة ممكنة، وتتضمن تكلفة العمل والمواد والمصاريف المباشرة والغير المباشرة، أو هي عبارة عن كلفة البضاعة المباعة في المؤسسات، ويمكن التعبير عنها كنسبة للمبيعات أو كلفة الوحدة لمنتجات معينة وتقارن مع تكاليف المنافسين، والتقييم يظهر في ثلاث مجالات

[1] . مايكل بورتر، "**الإستراتيجية التنافسية**"، ترجمة سعيد الايوبي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص ص: 79،80.

وهي: تقديم منتجات ذات أسعار أقل عما يقدمه المنافسين[1]، ويقوم مدراء العمليات بتحديد كلفة المواد الأولية والعمل والتكاليف الأخرى بهدف تصميم نظام يحدد تكلفة الوحدة الواحدة وهو ما يمثل قدرة المؤسسة على إنتاج وتوزيع المنتجات بأقل التكاليف، مما يمكنها ذلك في المحافظة أو تعزيز حصتها السوقية، فهذا المؤشر يعتبر هام جدا لتحقيق تنافسية المؤسسة[2].

6-2 الجودة:

وتتمثل المواصفات والأداء الجيد للمنتج والوظيفة التي تقدمها المنظمة للحصول على نوعية عالية لعمليات التصميم والإنتاج، لذا تركز هذه الأسبقية على خمسة خصائص وهي: الثقة بالمنتجات، ونوعية يدركها الزبون، ودرجة أو نسبة مطابقة المنتج مع المواصفات والمعايير المحددة، والمثانة، والتصميم الوظيفي الفعال للمنتج.

وكما يمثل هذا المؤشر الجوهري الهدف الأساسي لكل مدير، وقوة كل مؤسسة الذي من خلاله يمكن تعزيز التفوق التنافسي، وهو يفيد المؤسسة في جانبين رئيسيين وهما:

- رفع جودة المنتج يؤدي إلى زيادة قيمته لدى الزبون وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة؛
- تحسين الجودة يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة، ومن ثم تقليل الضياع والهدر وتوفير التكاليف المرتبطة بعماية الإنتاج، وتقليل المخاطرة والحماية من المنافسين[3].

6-3 المرونة:

يعد مؤشر المرونة الحاسم في أسواق الحاضر والمستقبل، متمثلة بالقابلية على التكييف لتقديم مقادير مختلفة من منتجات متنوعة، وكذا التكييف مع البيئات المختلفة، وتعد مقياس قدرة المؤسسة على تحويل عملياتها وبسرعة من إنتاج منتجها الحالي إلى منتج جديد[4].

6-4 التسليم:

تسعى الكثير من المؤسسات إلى توسيع قاعدتها من الزبائن بالتركيز على توفير منتج في الزمان والمكان المطلوبين، ويتضمن هذا المؤشر ثلاث جوانب وهي السرعة في التسليم في الوقت المحدد والمتفق

---

[1] . عثمان قاسم اللامي، "**إدارة التكنولوجيا: مفاهيم ومداخيل، تقنيات، تطبيقات عامية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 22.

[2] . فراس رحيم يونس العزاوي، عثمان إبراهيم أحمد، "تشخيص قدرات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحقيق التفوق التنافسي"، **مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية**، العراق، العدد 81، 2015، ص: 211.

[3] . محمد عبد الوهاب العراوي، أحمد سليمان الجرجري، "دور ثقافة المعلومات والإتصالات في تحقيق المزايا التنافسية"، **مجلة البحوث المستقبلية**، العراق، العدد 19، 2010، ص: 15.

[4] . **المرجع السابق**، ص: 24.

عليه، والسرعة في التهيئة والإعداد، وكلما كان الوقت المنجز لحظة توليد الفكرة من التصميم النهائي والإنتاج قصير جدا، كلما كانت للمؤسسة خاصية تفوق على باقي المنافسين.

6-5الإبداع:

يعد هذا الأخير من المؤشرات الإستراتيجية المهمة للتفوق التنافسي، وهو الأسبقية الخامسة التي أشارت إليها الأدبيات المعاصرة في إدارة العمليات، وهو عبارة عن تحقيق تطور وعمل خلاق بما يحقق الإبداع في الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة، أو إيجاد طرق جديدة لإنتاج أو توزيع المنتجات بشكل يختلف عما هو قائم في ميادين العمل[1].

7- مؤشرات قياس التنافسية :

لقد حاولت العديد من الأبحاث والدراسات من تطوير مؤشرات جديدة لقياس التنافسية، وبما أنهم لم يتفقوا حول تعريف موحد، فقد تباينت أيضا الآراء حول إيجاد مؤشرات متفق عليها، وخاصة أن مفهوم التنافسية يختلف أيضا بين إن كان على مستوى الدولة أو على مستوى القطاع أو على مستوى المؤسسة، وبالتالي تصبح المؤشرات تخضع للعديد من المتغيرات والعوامل الكمية والنوعية، وفي درايتنا هذه سوف نتطرق لمؤشرات قياس التنافسية على مستوى قياس المؤسسة ونذكر أهمها[2]:

7-1 الربحية:

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية، فهي تتعلق بالقيمة الحالية لأرباح المنظمة بالقيمة السوقية لها. ويمكن أن تكون المؤسسة تنافسية في سوق تتجه هي ذاتها نحو التراجع، ولذلك لتضمن تنافسيتها الحالية ربحيتها المستقبلية، وتعتبر الربحية قياس للعائد في صورة الأرباح التي يحصل عليها المساهمين لإستثماراتهم في المنظمة وهي موضحة في شكل النسب التالية[3]:

7-1-1عائد حقوق الملكية: توضح هذه النسبة ربحية المنظمة فيما يتعلق برأس المال الذي يقدمه مالك المنظمة (المساهمين).

7-1-2 عائد رأس المال: تهدف هذه النسبة إلى تقديم المعلومات عن أداء المنظمة، بالتركيز على الكفاءة التي تستخدم معها رأس المال.

---

[1] . مصطفى أحمد حامد رضوان، " **التنافسية كألية من ألليات العولمة ودورها على دعم جهود النمو والتنمية في العالم**"، الطبعة الأولى، دار الجامعة، مصر، 2011، ص: 26.

[2] . محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 331.

[3] . أحمد بتيت، "الجودة كأسلوب لتحقيق تنافسية المؤسسة الإقتصادية"، **مجلة العلوم القانونية والإقتصادية**، الجزائر، العدد 11، 2011، ص: 115.

وتعتمد الأرباح المستقبلية على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها، كذلك على جاذبية النسبة لمنتجاتها على مدى فترة طويلة، كما أن الربحية المستقبلية للمؤسسة يمكن أن تقوم على نفقاتها الحالية على البحث والتطوير والبراءات التي تحصل عليها أو على الجوانب الأخرى لإستراتيجيتها.

2-7 تكلفة الصنع:

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة، إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويغري ذلك أما إنخفاض إنتاجياتها أو عوامل الإنتاج المكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معا، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير فعالة، كل هذا في حالة كل هذا في حالة قطاع النشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة، فيمكن أن يغري ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين[1].

3-7 الإنتاجية الكلية للعوامل:

هو المؤشر الذي يقيس الفعالية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة هذه العوامل[2].

4-7 الحصة في السوق:

تعرف بأنها مجموعة مبيعات المؤسسة من علامة معينة مقسومة على مجموعة مبيعات المؤسسات الأخرى لنفس السلعة وبمختلف العلامات، فهي تعبر عن النسبة بين سوق المؤسسة وحصة السوق الكلية وحصة سوق المنافس الأحسن للأداء.

وتعتبر الحصة السوقية من أهم وأوضح مؤشرات تنافسية المؤسسة، فإذا كانت المؤسسة تمتلك أكبر حصة في السوق فإنها تنافسية رائدة، أما إذا كانت حصتها السوقية ضعيفة فنقول إن تنافسية المؤسسة ضعيفة.

ومن الممكن للمؤسسة أن تكون مربحة ومستحوذة على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيا على المستوى الدولي بسبب الإجراءات الحمائية للسوق المحلية إتجاه التجارة الدولية كما يمكن

---

[1] . سليمة غدير أحمد، عيسى بهدي، "تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الإقتصادي الجديد"، **المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، الجزائر، العدد 03، 2015، ص ص: 20،21.

[2] . يحيى لخضر، "**دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب**"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2003-2005، ص ص: 89،90

للمنظمة الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الإحتفاظ بالمنافسة تجاه تحرير التجارة، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسيه الدوليين[1].

المطلب الثالث: العلاقة بين التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية

في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم وإشتداد المنافسة بين المؤسسات الإقتصادية أصبح من الواجب على المسيرين وضع خطط وسياسات تتماشى مع الأوضاع الإقتصادية الراهنة، وذلك بتوفير البيئة المناسبة وإستغلال مختلف السياسات والخيارات الجبائية التي وضعها المشرع، وبالتالي الإستفادة من مختلف المزايا الجبائية التي تمكن المؤسسة من الحصول على رؤوس أموال من أجل ضمان إستمراريتها وزيادة تنافسيتها، حيث يعمل التسيير الجبائي على تعزيز تنافسية المؤسسات من خلال جعلها قادرة على الحصول على التدفقات المالية عن طريق تخفيض التكاليف الجبائية وبالتالي تخفيض التكاليف الإجمالية للمؤسسة وهذا ما يؤدي إلى تحسين تنافسيتها كما أنها تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في رفع تكاليف الإنتاج مما يجعل التحكم فيها مهما للغاية.

كما أن التسيير الجبائي يقدم للمؤسسات الإقتصادية عدة خيارات وبدائل وإمتيازات، فالخيارات الجبائية التي يمنحها المشرع هي إحدى الوسائل التي تعتمدها الدولة من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية وغيرها، عن طريق توجيه نشاط المؤسسة التي تحاول الإستفادة من مختلف الإمتيازات والخيارات الجبائية المتاحة لها عندما تكون في وضعية قانونية معينة. وبالتالي يكون للمؤسسة الحرية التامة في إختيار البديل المناسب وإتخاد القرارات التي تساهم في تنافسية المؤسسة، ونجد من بين هذه التحفيزات الإعفاء الضريبي والمتمثل في إسقاط حق الدولة في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل إلتزام بنشاط إقتصادي معين في منطقة معينة وظروف معينة، أو عدم فرض الضريبة على الدخل المعني إما بشكل مؤقت أو دائم، كما نجد التخفيض الضريبي الذي يعرف على أنه تقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل الإلتزام ببعض الشروط والمقاييس.

بما أن المسير الجبائي في المؤسسة الإقتصادية يعتبر المسؤول الأول على إتخاد أي قرار تسييري يخص الجباية بإعتباره يبحث عن الخيارات الجبائية الممكنة، ولذلك عليه أن يتمتع بمؤهلات وكفاءات عالية ويكون على إطلاع تام بالتشريعات الجبائية، وهذا ما يساعد المؤسسة على تفادي مخاطر من شأنها أن تؤثر على تنافسيتها.

[1]. سالم إلياس، " التنافسية والميزة التنافسية في منظمة الأعمال"، **مجلة الأبحاث والدراسات التنمية**، الجزائر، العدد 01، 2021، ص ص: 234،235.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسات السابقة

سندرج في هذا الجزء من الفصل بعض الدراسات التي تناولت موضوع التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية التي لها صلة بموضوع دراستنا، والإستفادة منها وكذا النتائج المتوصل إليها.

قسمت هذه الدراسات إلى فئتين دراسات متعلقة بالتسيير الجبائي ودراسات متعلقة بتنافسية المؤسسات الإقتصادية وفيما يلي هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1-الدراسات السابقة للتسيير الجبائي:

سنعرض فيما يلي بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالتسيير الجبائي وهي كالتالي:

- **دراسة كيموش بلال، بالخيري محمد سعد الدين، دور الإستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الإقتصادية، دراسة تطبيقية بمكتب مستشار جبائي معتمد، مقال بمجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، جامعة 20أوث 1955، سكيكدة، الجزائر،2019.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الإستشارة الجبائية في تفعيل التسيير الجبائي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال التطرق إلى دراسة ميدانية في مكتب مستشار جبائي معتمد في مدينة قسنطينة، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ودراسة الحالة أما فيما يخص أدوات الدراسة فقد شملت كل من المقالة والملاحظة إضافة إلى مسح المكتبي من المجالات والكتب والرسائل العلمية.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، من خلال التدخل في مختلف النشاطات وظائف المؤسسة وتوجيه إختياراتها وتسيير كل من العبء والخطر الضريبي، وذلك للمحافظة على مركزها المالي وتحقيق وفرات ضريبية وزيادة قيمتها. إلى أن عدم إستقرار وتعقد القوانين الجبائية يدفع بالعديد من المؤسسات إلى الإستعانة بخدمات أشخاص وهيئة مهنية مختصة من أجل تقديم إستشارات جبائية.

- **دراسة سهام كردودي، حكيمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، مقال بمجلة الإقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التسيير الجبائي وتحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، وبالتالي فالتسيير الجبائي يعمل على تعزيز قدرة المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية

من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية، مما له من أهمية على مستوى الأداء والقرارات المالية في مختلف مراحل نشاط المؤسسة، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ودراسة الحالة من خلال تصميم إستبيان تم توزيعه على عينة من القائمين على الإدارة في ثلاث مؤسسات إقتصادية بولاية بسكرة تتمثل حجم العينة في 27 عبارة.

وتوصلت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بطريقة ضمنية وليست علمية وله دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية، فالتسيير الجبائي يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وذلك دون الوقوع في الغش الجبائي والتهرب الضريبي فيما تسمح به التشريعات والقوانين الجبائية.

- **دراسة فتحة أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة شركة المطاحن الأوراس، مقال بمجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، الجزائر،2017.**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الجبائية كوسيلة لتفعيل عملية التسيير الجبائي بالمؤسسة الإقتصادية، ومنه فإن المراجعة الجبائية تسمح بالحصول على مؤشرات حول حجم الخطر الجبائي الذي تتعرض له المؤسسة بالإضافة إلى أنها تسعى لتحقق من إنتظام وفعالية التسيير الجبائي بهدف تجنيب المؤسسة مخاطر جبائية يمكن أن تؤثر سلبا على وضعيتها المالية وبالتالي يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها المسطرة، وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي ودراسة الحالة في شركة المطاحن الأوراس، باتنة، قصد التعرف على خطوات المراجعة الجبائية بالمؤسسة الإقتصادية.

توصلت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي هو إجراء يتطلب تعميق المعرفة بنصوص التشريع الجبائي بالإضافة إلى قيام المؤسسات الإقتصادية بمراجعة جبائية لمختلف عملياتها يسمح بتجنيب المخاطر الجبائية وما لها من إنعكاسات خطيرة على وضعيتها المالية.

- **دراسة محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، دراسة حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر التسيير الجبائي الجزائري على شركات الأموال، وكيف يمكن لهذه الأخيرة تسيير جبايتها خدمة لأهدافها دون الوقوع في الغش أو التهرب الضريبي وتسليط الضوء على مجال حديث نسبيا للتسيير في المؤسسة بالإضافة إلى الوقوف على مختلف أثار التسيير الجبائي الجزائري

على شركات الأموال وذلك بالإعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي التي تقوم بتحليل بعض عناصر التسيير الجبائي ودراسة أثرها على شركات الأموال، ومقارنة ذلك بالأنظمة الجبائية لدول أخرى.

وتوصلت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي أمر ممكن وهو ممارسة معترف بها قانونيا، بعيدة كل البعد عن ممارسات الغش الضريبي، يفصلها عن التهرب الضريبي هامش بسيط محدد بمفهوم كل من التعسف في إستعمال الحق والتصرف الغير العادي في التسيير.

2-الدراسات السابقة لتنافسية المؤسسات:

سنعرض فيما يلي بعض الدراسات السابقة المتعلقة بتنافسية المؤسسات وهي كالتالي:

- **دراسة خولة مسراتي، بن نذير نصر الدين، اليقظة الإستراتيجية كأداة لتفعيل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البليدة، مقال بمجلة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة البليدة2، الجزائر، 2020.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع ممارسة اليقظة الإستراتيجية ومختلف أنواعها المتمثلة في اليقظة التجارية، اليقظة التنافسية، اليقظة التكنولوجية، اليقظة البيئية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية البليدة وأثرها على تفعيل تنافسية هذه المؤسسات وذلك وفق المنهج الوصفي التحليلي ولهذا الغرض تم إعتماد الإستبيان كأداة لجمع البيانات ووزع على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وبلغ حجمها 30 مفردة من أصل 40 مفردة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اليقظة الإستراتيجية تمارس في هذا النوع من المؤسسات بشكل متباين، ولكن لا تؤثر كل أنواعها على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة محمد الأمين وليد طالب، نظيرة قلادي، مساهمة النظام الجبائي في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة، مقال بمجلة الباحث الإقتصادي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2018.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية لولاية قسنطينة، حيث يعمل النظام الجبائي على تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جعلها قادرة على الحصول على التدفقات المالية، عن طريق التخفيض من التكاليف الجبائية وبالتالي تنخفض التكاليف الإجمالية للمؤسسة، وهذا يؤدي لتحسين تنافسيتها، ويجب على المؤسسة أن تأخذ العامل الجبائي كمتغير إستراتيجي تتبناه في سياساتها العامة، وذلك للإستفادة من الفرص والتحفيزات الموجودة في النظام الجبائي وحسن إستغلالها، حيث إعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج

الوصفي و التحليلي، ومنهج دراسة حالة من خلال إستقصاء عينة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية قسنطينة، وقام بتحليل المعلومات التي تحصل عليها وفقا للطرق و الأدوات الإحصائية المتمثلة في المتوسطات الحسابية بالإضافة لإستخدام الإنحراف المعياري لقياس مدى تشتت عينة الدراسة حول الوسط الحسابي وذلك من خلال البرنامج الاحصائي spss20، وتم توزيع العينة عشوائيا على مجموعة من المؤسسات وتمثل حجم العينة 151.

وتوصلت الدراسة إلا أن الضغط الجبائي المنخفض والتحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات تعمل على تقليل التكاليف الجبائية للمؤسسات وبالتالي التكاليف العامة وهذا من شأنه دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة دحماني مصطفى، بوسهمين أحمد، تفعيل إستراتيجية الإبداع التكنولوجي لرفع تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مقال بمجلة البشائر الإقتصادية، جامعة الطاهري محمد، بشار، الجزائر، 2017.**

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق التنافسية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية لتعزيز مكانتها السوقية وإطراء ثروتها، ولتحقيق هدف الدراسة إعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي لتوضيح العلاقة بين الإبداع التكنولوجي والتنافسية، ومنهج دراسة الحالة وهذا بالنسبة إلى شركة إتصالات الجزائر موبيليس، وكالة بشار، عن طريق إستبيان تم توزيعه على مجموعة من العمال وتتمثل حجم العينة في 59 عبارة.

وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر أبعاد التنافسية ترتكز في المؤسسة وهو التركيز على التمييز والوقت أكثر من الجودة والتكلفة وذلك يرجع لشدة المنافسة، وهناك علاقة طردية بين الإبداع التكنولوجي وأبعاد التنافسية إلا أنه كلما زادت المؤسسة إهتماماتها بالإبداع التكنولوجي على مستوى المنتجات والخدمات زادت معه حصصه السوقية وتميزت بمنتجاتها وخدماتها.

- **دراسة درويش عمار، صالح إلياس، الإدارة الإستراتيجية للتكاليف كأداة لتعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية، دراسة حالة بمصنع النسيج للمواد الثقيلة mental، بتلمسان، مقال بمجلة رؤى الإقتصادية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، الجزائر، 2015.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأساليب الإدارة الإستراتيجية لتكاليف المساهمة في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية، وقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي، ومنهج دراسة الحالة التي قام

بها في مؤسسة mental يبرز الأهمية التي توليها هذه المؤسسة لنظام تحليل التكاليف بإعتبارها نموذجا في قطاع نشاط صناعة الأغطية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة الإستراتيجية للتكاليف تتطلب توفير معلومات تتصف بالشمولية والتكامل بحيث يجب عدم الإكتفاء بالمعلومات المتوفرة على مستوى المؤسسة، والمتعلقة بالتكاليف المنتوجات وحسب، وإنما يسعى للحصول على معلومات تخص المنافسين وإستراتيجياتهم، وكذا الهيكل التكليفي لديهم وكفاءة وفعالية الأداء التي يتمتعون بها وذلك من أجل دراسة و تحليل الإختلافات النسبية بين المؤسسة و كل منافس رئيسي موجود بالفعل في قطاع النشاط أو يتوقع وجوده في المستقبل كما أن تحليل التكاليف ومعرفة أسباب نشأتها و كيفية التحكم فيها يوفر جزء لا يستهان به من المعلومات التي قد يستفاد منها في رسم إستراتيجية تنافسية المؤسسة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1-الدراسات السابقة للتسيير الجبائي:

- **Ines menchaoui, indentification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale de groupes de : une étude menée dans le contexte tunisien, thèse en vue de l'obtention du titre de docteur en sciences de gestion université de fiscale comte école doctorale « langages espaces temps sociétés », université Tunis el Manar , faculté des sciences économiques et de gestion de Tunis, le 2015**.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير تطبيق التسيير الجبائي في مجمعات الشركات على أدائها المالي، وقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة بإستخدام الإستبيان وذلك بالإعتماد على المتوسطات الحسابية والإنحراف المعياري وقدر حجم العينة بـ 36 شركة، والتي قامت بها في مؤسسة السياق التونسي للإدارة والتنظيم، وذلك للتحديد الدقيق لمختلف الممارسات المتعلقة بالتسيير الجبائي ضمن مجموعة الشركات وتحليل المحتوى وذلك من خلال دراسة جميع الأحكام الصادرة التي تتعلق بممارسة التسيير الجبائي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي يساهم في تقليل تكاليف معاملات الشركات ومصاريفها الضريبية، وإستخدام مختلف الأساليب والممارسات لتقليل العبء الضريبي.

2-الدراسات السابقة لتنافسية المؤسسات:

- **Amina chibani_chih, l'État compétitif : de la compétitivité des entreprises à la compétitivité des nations, revue les cahiers du poidex, école supérieur de commerce Alger, 2012.**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطور عوامل التنافسية وكذلك إستراتيجيات الشركات التي تسعى إلى المنافسة مع مرور الوقت ومدى إمكانية الدول التي ليس لديها تنافسية وطنية أن تكتسب التنافسية العالمية، وقد إعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة في مركز الدراسات والأبحاث حول المهن والمؤهلات، وذلك بإعتبار التنافسية هي قضية وجودية وقضية بقاء أي ما يبقى هو المنافسة ضد المنافسة لذلك فإن المنتج الذي يتأخر في السباق من أجل التقدم والشركات البطيئة في التكيف مع المخاطر والإبتكار تؤدي إلى تقليل تنافسيتها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عوامل التنافسية تؤثر من حيث ناحية التكاليف على قيمة السلع والخدمات المقدمة.

المقارنة بين الدراسات السابقة:

نلاحظ أن الدراسات السابقة تناولت موضوع التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية، وهذا هو القاسم المشترك بينهما وبين الدراسة الحالية، وذلك بإعتبار التسيير الجبائي الركيزة الأساسية في المؤسسة الإقتصادية وتأثيره على تنافسية المؤسسات، بالرغم من أن الدراسات السابقة إعتمدت كلها في الجانب النظري على المنهج الوصفي والتحليلي وهي النقطة المشتركة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة.

أما الإختلاف بينهما أن الدراسات السابقة محصورة ما بين (2003 الى 2020) أما الدراسة الحالية سيتم إجراءها في سنة (2021-2022)،في حين تم تناول موضوع التسيير الجبائي كمتغير مستقل وتنافسية المؤسسات الإقتصادية كمتغير تابع أما الدراسات السابقة فلم تجمع بينهما بل تناولت كل موضوع على حدى أو قامت بالإشارة إلى أحد المتغيرين أو إعطاء لمحة طفيفة عنه فقط، ويكمن الإختلاف أيضا في الجانب التطبيقي فبعضها إعتمد على منهج دراسة الحالة في مؤسسة معينة وهناك من إعتمد على منهج دراسة الحالة بإستخدام الإستبيان مع إختلاف حجم العينة وذلك وفق طرق والأدوات الإحصائية اللازمة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن الجباية ليست مجرد إلتزام يجب أن تخضع له المؤسسات، وإنما المشرع الجبائي أعطى هامش من الحركة ناتج عن مرونة القوانين والتشريعات الجبائية، وعليه من حق المؤسسة الإستفادة من هذا الهامش وإستغلال الإمتيازات الجبائية تماشيا مع أهدافها في الإطار القانوني، ما يجنبها الوقوع في الخطر الجبائي الذي يحملها أعباء إضافية، وهذا ما يعرف بالتسيير الجبائي.

ونظرا للأهمية التسيير الجبائي في حياة المؤسسة الإقتصادية لكونها عبء يؤثر على تنافسية المؤسسة، فهي تسعى جاهدة لوضع خطط وإستراتيجيات أهمها الأوضاع الإقتصادية الراهنة، وذلك بتوفير البيئة المناسبة وإستغلال مختلف الخيارات الجبائية التي يضعها المشرع.

إضافة إلى ذلك قمنا بإستعراض بعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية، والتي تشابهت مع دراستنا كونها تطرقت لنفس متغيرات الدراسة مع إختلاف في الحدود الزمانية والمكانية.

الفصل الثاني: واقع التسيير الجبائي ومساهمته في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل

تمهيد

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

خلاصة

تمهيد:

بعد التطرق إلى الأدبيات النظرية حول التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية في الفصل الأول، قمنا بدراسة ميدانية في عدة مؤسسات إقتصادية بولاية جيجل هذا الفصل لمعرفة آراء ووجهات نظر المحاسبين والمسيرين حول التسيير الجبائي والتنافسية بالمؤسسة، وذلك من خلال توزيع الإستبانة في عدة مؤسسات إقتصادية في مدينة جيجل.

وحتى نتمكن من تحقيق ذلك وإختيار مدى صحة فرضيات الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين: حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم منهجية الدراسة من خلال التطرق إلى طريقة ومتغيرات الدراسة ومجتمع الدراسة وأدوات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة، أما المبحث الثاني درسنا فيه إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة الميدانية، خصص المبحث الأول للتعرض إلى طريقة وأدوات الدراسة من خلال مطلبين، الأول يتناول فيه تحديد المجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة وقياسها، أما المطلب الثاني فقد خصص لأدوات الدراسة من خلال التطرق لأداة الدراسة المعتمدة وأدوات المعالجة الإحصائية للبيانات بالإضافة إلى البرنامج في معالجة البيانات spss20.

المطلب الأول: طريقة ومتغيرات الدراسة الميدانية

إستخدمت الإستبانة لمعالجة بعض الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة حيث تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبيان كأداة رئيسية لما لها من أهمية في توفير الوقت والجهد، ومن أهم الإعتبارات المنهجية التي إعتمدت في إختيار هذه الأداة هو أن الإستبيان يعد أداة منظمة ومضبوطة لجمع البيانات وذلك من خلال صياغة نموذج من الأسئلة التي توجه بدورها إلى الأفراد، للحصول على معلومات معينة، هذا بالإضافة إلى الإتساق بين إستخدام هذه الأداة وكذا الإطار العام لموضوع الدراسة، هذا وقد تم تدريج مستوى الإجابة لكل فقرة من الإستبيان وفق مقياس ليكرت الخماسي.

1ـ مجتمع الدراسة:

تمت عملية توزيع الإستبيان وفق الطريقة اليدوية التقليدية، وقد شملت العينة(10) مؤسسات إقتصادية بولاية جيجل تحتوي على (40) مستخدم بين إطارات ومسيرين ومديرين ماليين ومحاسبين، حيث تم الإعتماد على عملية المسح في توزيع الإستبانة من خلال توزيعها على جميع المستخدمين من إطارات ومسيرين ومديرين ماليين ومحاسبين للمؤسسات محل الدراسة، وذلك خلال شهر ماي 2022 والجدول الموالي يوضح عملية التوزيع الخاصة بالإستبيان وما رافقها من مراحل إلى غاية الوصول إلى عدد الإستبيانات الصالحة للدراسة.

الجدول رقم(01): إختيار عينة الدراسة

الإستبانة	التوزيع التكراري	النسبة
الإستبانات المسترجعة	30	%75
الإستبانات الغير مسترجعة	10	%25
الإستبانة الكلية	40	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم توزيع(40) إستبانة، حيث تم إسترجاع(30) إستبانة، أي ما نسبته 75% أما الإستبيانات غير مسترجعة قد بلغ عددها(10) أي ما نسبته 25%.

وبناء على ما تم إسترجاعه من الإستبيانات الصالحة للتحليل والمقدر عددها ب(30) إستبانة، فإن حجم العينة الخاضعة للدراسة هو(30) موظف أي ما نسبته (75%) من مجتمع الدراسة

المطلب الثاني: أدوات الدراسة الميدانية

1-أداة الدراسة:

تتمثل أداة الدراسة في إستبانة عمل الطالبتين على تطويرها لتتناسب مع طبيعة الدراسة وعنوانها، وقد تم بلورة مدلولاتها من خلال إستقراء الأبعاد العلمية المتضمنة للمتغيرين المستقل والتابع، إعتمادا على ما تم طرحه نظريا في أدبيات كل من التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية، وفيما يلي تفصيل لأقسام أداء الدراسة:

1-1 القسم الأول: يتضمن البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة).

1-2 القسم الثاني: يشمل محورين، المحور الأول يدرس المتغير المستقل (التسيير الجبائي)، المحور الثاني يدرس المتغير التابع (تنافسية المؤسسات الإقتصادية)، حيث يمكن توضيحها كما يلي:

1-2-1 المحور الأول: يشمل على 16 فقرة موزعة على بعدين للتسيير الجبائي:

بعد التحفيزات الجبائية: ويشمل على 06 فقرات.

بعد الخيارات الجبائية: ويشمل على 10 فقرات.

1-2-2 المحور الثاني: يشمل على 10 فقرات متمثلة في تنافسية المؤسسات الإقتصادية

وقد قابلت فقرات القسم الثاني الذي يتضمن محورين مجموعة من الدراجات مرتبة وفق لمقياس "**ليكارث Likert** " الخماسي والموزعة كما يلي:

الجدول رقم(02): مقياس ليكارث الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

2-الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد فحص جميع الإستبيانات المسترجعة، قمنا بتفريغ وإدخال بياناتها في الحاسوب بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية الإجتماعية "Statistical Package For Social Sciences" والذي يرمز له اختصارا

spss، والذي يحتوي مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتدرج ضمن الإحصاء الوصفي والإستدلالي، ومن خلاله فقد إستخدمنا الأساليب الإحصائية التالية:

2-1 التكرارات والنسب المئوية:

تم الإستعانة بها للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، وتحديد إستجابات أفرادها إتجاه فقرات المحاور الخاصة بالإستبانة.

2-2 المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري:

لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الإستبانة، ومعرفة مقدار تشتت الإجابات.

2-3 المدى:

من أجل تحديد طول فئات مقياس ليكارث الخماسي المستخدم في المحورين الأول والثاني من الإستبانة تم حسابهن أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارث (5-1= 4)، تم تقسيمة على عدد درجات القياس للحصول في الأخير على طول الفئة الصحيحة أي (4/5=0.8) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس(1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لأول فئة (0.8+1=1.8) وهكذا يصبح طول الفئات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم(03): فئات مقياس ليكارث الخماسي ودلالتها

رقم الفئة	المجال	الدرجات	الوزن	مستوى الأهمية
الأولى	[1-1.80[	غير موافق بشدة	01	ضعيف جدا
الثانية	[1.80-2.60[	غير موافق	02	ضعيف
الثالثة	[2.60-3.40[	محايد	03	متوسط
الرابعة	[3.40-4.20[	موافق	04	عالية
الخامسة	[4.20-5]	موافق بشدة	05	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على مقياس ليكارث الخماسي

2-4 الإلتواء والتفلطح:

للتأكد من أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي يجب أن تكون قيمة معامل الإلتواء بين (+3 >SK>-3) أما فيما يخص التفلطح فيجب أن يكون أقل من (20).

2-5 معامل الإرتباط بيرسون"Pearson":

تم إستخدامه لمعرفة درجة الإرتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للبعد أو المحور الذي تنتمي إليه وذلك للتأكد من صدق الإتساق الداخلي والإتساق البنائي للإستبانة.

2-6 معامل الثبات "ألفا كرونباخCronbach Alpha":

تم إستخدامه للتأكد من ثبات الإستبانة، حيث أنه من الناحية التطبيقية يعتبر ثبات أداة الدراسة:

ضعيفا: إذا كان معامل ألفا كرونباخ أقل من (0.6)؛

مقبولا: إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين (0.6 و0.7)؛

جيدا: إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين (0.7 و0.8)؛

ممتازا: إذا كان معمل ألفا كرونباخ أكبر من (0.8).

2-7 الإنحدار الخطي المتعدد:

يأخذ بعين الإعتبار تأثير متغيرين مستقلين أو أكثر على المتغير التابع ولقد تم الإعتماد عليه لمعرفة كيف يسهم التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية، ومن ثم إختيار الفرضيات المتعلقة بهذا الخصوص.

2-8 إختبار t للعينة الواحدة:

يعد إختبار T_ test من بين الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل، وتتطلب بعض الشروط لإستخدامها، من بينها أن يكون توزيع البيانات طبيعيا، ويستخدم هذا الإختبار لفحص ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة، أما القيمة الإختيارية التي يتم على أساسها تحليل هذا الإختبار فهي تساوي 3، وهي تتوسط درجات مقياس ليكرت الخماسي.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المطلب الأول: نتائج الدراسة

1-إختبار أداة الدراسة (الإستبانة):

هي العملية التي تم من خلالها ضبط الإستبانة قبل توزيعها على عينة الدراسة، لأنها تؤدي إلى القياس العلمي بما يسمح بإستغلال وتحليل البيانات بشكل سليم ومن ثم تعميم النتائج ومن أجل ذلك يتم إختبار أداة الدراسة على مرحلتين هما: صدق الأداة وثباتها.

1-2 صدق أداة الدراسة:

يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس ما وضعت لقياسه، أي شمولها على كل العناصر التي يجب أن تدخل في تحليل ووضوح فقراتها ومفرداتها، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها، بالإضافة إلى

إتساق هذه الفقرات وإنتماء كل فقرة إلى البعد الذي تقع فيه، ويتم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والصدق البنائي.

1-2-1 الصدق الظاهري لأداة الدراسة: بعد الإنتهاء من إعداد الإستبانة وتطويرها في ضوء المراجعة المكتبية، تم عرضها في صورتها الأولية على الأستاذ المشرف "صالح حميمدات" ومجموعة من الأساتذة ذوي الاختصاص بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الأستاذ " لواج عبد الرحيم"، الأستاذ "أحمية فاتح"، الأستاذ "محمد حيمران"، من أجل إبداء آرائهم حول صدقها الظاهري، وبعدها تم إجراء التعديلات بناء على إقتراحات المحكمين من أجل الحصول على الإستبانة في صورتها النهائية.

2-2-1 الصدق البنائي لأداة الدراسة: بعد التأكد من الصدق الظاهري للدراسة، تم الإنتقال إلى التأكد من الصدق البنائي والذي يقيس مدى الإتساق الداخلي لفقراتها، ومدى إنتماء كل فقرة للبعد أو المحور الذي تقع فيه، لمعرفة مدى وجود التجانس الداخلي بين إجاباتهم حول فقرات محاور الإستبيان، تم الإعتماد على معامل الإرتباط "**بيرسون pearson**" ومستوى الدلالة "**sig**" وقد جاءت النتائج كما يلي:

- **الإتساق الداخلي لفقرات محور التسيير الجبائي:**

حيث تم حساب معامل الإرتباط "**بيرسون pearson**"لمعرفة درجة إرتباط كل فقرة من فقرات أبعاد التسيير الجبائي بالدرجة الكلية للمحور.

- **الإتساق الداخلي لفقرات "التحفيزات الجبائية"**: حيث تم حساب معامل إرتباط "**بيرسون pearson**"لمعرفة درجة إرتباط كل فقرة من فقرات التحفيزات الجبائي، وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(04): معاملات إرتباط "بيرسون pearson" لفقرات التحفيزات الجبائية

الرقم	الفقرة	معدل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	إستفادت المؤسسة من إعفاء الضريبة على أرباح الشركات وفق قانون تشجيع الإستثمار	0,425**	0,019**
02	تحصلت المؤسسة في إطار قانون تشجيع الإستثمار على إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي	0,925**	-0,011**
03	منح المؤسسة إعفاء من الرسم على النشاط المهني وفق قانون تشجيع الإستثمار	0,638**	0.000**
04	تخضع المؤسسة وفق قانون تشجيع الإستثمار إلى إعفاء على الرسم على القيمة المضافة	0,646**	0,000**
05	إعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار	0,738**	0,000**
06	إعفاء من ضريبة الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار	0,762**	0,000**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) ، دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامجspss20 .

نلاحظ من الجدول رقم(04) أن معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول المحور الأول، لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمدة(0,05) كما أن جميع القيم الإحتمالية أقل من 0,01، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

الجدول رقم(05): معاملات إرتباط "بيرسون pearson" لفقرات الخيارات الجبائية

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	تقوم المؤسسة بالمفاضلة بين مختلف مراحل الإهتلاك	0,631**	0,000**
02	تحقق المؤسسة وفرات ضريبية من خلال التمويل الذاتي	0,571**	0,001**
03	المؤسسة تلجأ إلى قروض مختلفة كمصدر للتمويل حتى تحقق بعض الوافرات الضريبية	0,250**	0,183**
04	المؤسسة تلجأ إلى التمويل الإيجاري كبديل للإستدانة حتى تحقق من خلاله جملة من المزايا الضريبية أو الوافرات الضريبية	0,571**	0,001**
05	إعادة تقييم الإستثمار من بين الخيارات التي تلجأ إليها المؤسسة	0,635**	0,000**
06	تقوم المؤسسة بإعادة إستثمار أرباحها كبديل أفضل من توزيعها	0,516**	0,004**
07	تساهم إمكانية ترحيل الخسائر إلى الأمام في تخفيض العبء الضريبي	0,424**	0,020**
08	قامت المؤسسة بإعادة إستثمار فائض القيمة عن التنازل تبعا لمدة الحيازة	0,511**	0,004**
09	تقوم المؤسسة بالمفاضلة بين الأماكن الجغرافية	0,511**	0,006**
10	تقوم المؤسسة بالمفاصلة بين مختلف مشاكل التمويل	0,511**	0,008**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) ، دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

نلاحظ من الجدول رقم(05) أن معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات البعد الأول المحور الأول، لجميع فقراته موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمدة(0,05) كما أن جميع القيم أقل من 0,01 بإستثناء واحدة منهم جاءت قيمتها أكبر من (0,01)، مما يدل على أن فقرات هذا البعد صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

الجدول رقم(06): معاملات إرتباط "بيرسون pearson" لأبعاد التسيير الجبائي بالدرجة الكلية للمحور

الرقم	المؤشر	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	التحفيزات الجبائية	**0,641****	**0,000****
02	الخيارات الجبائية	**0,832****	**0,000****

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) ، دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

يبين الجدول رقم(06) معاملات الإرتباط بين درجة كل بعد من أبعاد القسم الثاني المحور الأول (التسيير الجبائي) والدرجة الكلية للمحور، وهي معاملات موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد(0,05) كما

أن جميع القيم الإحتمالية أقل من(0.01) وعلى ذلك يمكن القول إن أبعاد التسيير الجبائي تتمتع بصدق الإتساق الداخلي، وأن مؤشراته صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

- **الإتساق الداخلي لمحور" تنافسية المؤسسات الإقتصادية":**

حيث تم حساب معامل الإرتباط "**بيرسون pearson**"لمعرفة درجة إرتباط كل فقرة من فقرات أبعاد محور تنافسية المؤسسات الإقتصادية بالدرجة الكلية للمحور.

- **الإتساق الداخلي لفقرات محور تنافسية مؤسسات إقتصادية:** حيث تم حساب معامل الإرتباط "**بيرسون pearson**" لمعرفة درجة إرتباط كل فقرة من فقرات تنافسية مؤسسات إقتصادية، وجاءت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم(07): معاملات إرتباط "بيرسونPearson "لفقرات محور "تنافسية المؤسسات الإقتصادية"

الرقم	الفقرة	معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
01	تحافظ المؤسسة على حصتها السوقية وذلك بتقديم منتجات بتكلفة أقل من المنافسين	0,494**	0,006**
02	تسعى المؤسسة دائما على تمييز منتجاتها	0,725**	0,000**
03	تحديد القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة يكون بناء على الأرباح التي يمكن تحقيقها وشدة المنافسة في تلك القطاع	0,658**	0,000**
04	قدرة المؤسسة على التكييف والإستجابة السريعة للمتطلبات المتزايدة في السوق	0,627**	0,000**
05	تقوم المؤسسة بتوفير منتوجات في الوقت المحدد	0,622**	0,000**
06	تعمل المؤسسة دائما على توسيع قاعدة زبائنها	0,628**	0,000**
07	الإبداع في المنتج يؤدي إلى تحقيق التنافسية بين المؤسسات	0,716**	0,000**
08	الإبداع في العملية الإنتاجية يعزز مكانة المؤسسة في السوق	0,631**	0,000**
09	تتميز المؤسسة بسرعة تسليم المنتجات والإستجابة لطلب الزبون	0,610**	0,000**
10	تقوم المؤسسة بالأنشطة بشكل مختلف وذلك بغية التميز عن المنافسين	0,631**	0,000**

**دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) ، دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعتمد (0.05).

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

نلاحظ من الجدول رقم(07) أن معاملات الإرتباط بين درجة كل فقرة من فقرات القسم الثاني المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، وهي معاملات موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة المعتمد(0.05)، كما أن جميع القيم الإحتمالية أقل من (0.01) وفي ضوء ذلك يمكن القول إن محور

تنافسية المؤسسات الإقتصادية يتمتع بصدق الإتساق الداخلي، أن مؤشراته صادقة لما وضعت لقياسه وصالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

2- ثبات أداة الدراسة :

يشير مفهوم ثبات أداة الدراسة إلى أن الأداة تعطي نفس النتائج أو نتائج متقاربة إذا طبقت أكثر من مرة على نفس العينة وفي ظروف مماثلة، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات أداة القياس، لكن إخترنا من بينها "ألفا كرونباخ Alpha crombach"، أين قمنا بحساب معامل ثبات "ألفا كرونباخAlpha crombach"، لجميع الفقرات و المحاور و الأبعاد التي تتضمنها الإستبانة، بالإضافة إلى حساب معامل الثبات الكلي للأداة، كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم(08): ثبات أداة الدراسة بإستخدام معامل الإرتباط "ألفا كرونباخ Alpha crombach"

المحور	الأبعاد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
التسيير الجبائي	التحفيزات الجبائية	06	0.620
	الخيارات الجبائية	10	
تنافسية المؤسسات الاقتصادية		10	0.829
الثبات الكلي		26	0.625

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

يلاحظ من الجدول أن معاملات ثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.6، وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الإستبانة، وبالتالي هي قابلة للدراسة والتحليل.

3-طبيعة توزيع متغيرات الدراسة:

من أجل معرفة طبيعة توزيع متغيرات الدراسة يتم حساب معاملي الإلتواء والتفلطح، والنتائج المتوصل إليها موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(09): معاملات الإلتواء والتفلطح

المتغيرات	معامل الإلتواء	معامل التفلطح
التحفيزات الجبائية	0.100	-0.510
الخيارات الجبائية	0.325	-0.889
تنافسية المؤسسات الإقتصادية	0.20	-0.540

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

يتضح من خلال الجدول رقم (09): أن معاملات الإلتواء بالنسبة لجميع المتغيرات تتراوح بين (0.20-0.325) وهي أقل من 3 وتقع ضمن المجال المقبول للتوزيع الطبيعي الذي يتراوح بين (3-3)،

أما معاملات التفلطح فهي محصورة بين (-0.889-0.510-) وهي أقل من 20، ومنه فالنتائج تشير إلى أن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.

4-تحليل خصائص أفراد عينة الدراسة:

نبين فيما يلي المواصفات الرئيسية التي شكلت خصائص عينة الدراسة وهي كما يلي:

4-1 الجنس: ويمكن توضيح أفراد عينة الدراسة حسب الجنس كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): توزيع الافراد حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	17	%56.7
أنثى	13	%43.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

الشكل رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

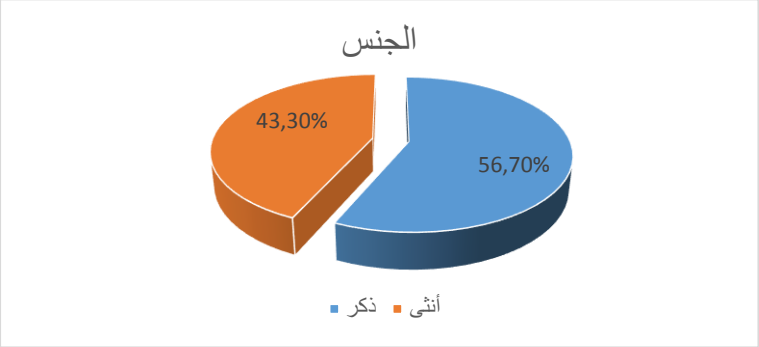

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss20.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الذكور أكثر من الإناث حيث أن 56.7% من عينة الدراسة جنسهم ذكر، وما نسبته 43.3% إناث أي سيطرة الفئة الذكورية على الفئة الأنثوية في التوظيف داخل المؤسسات التي تمت الدراسة فيها في ولاية جيجل.

4-2 العمر: ويمكن توضيح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(11): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	03	%10
من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	19	%63.3
من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	07	%23.3
من 50 سنة فما فوق	01	%3.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات عينة الدراسة ومخرجات برنامجspss20 .

الشكل رقم(02): توزيع أفراد العينة حسب العمر

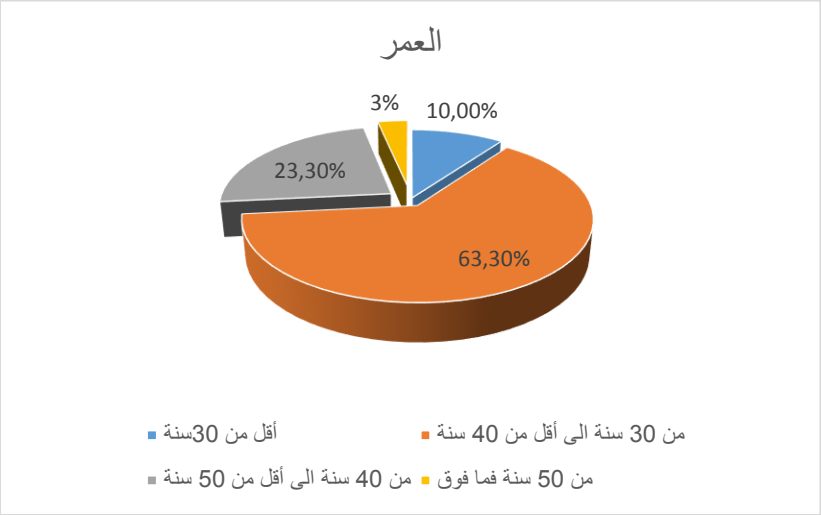

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss20.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن أكبر فئة عمرية من فئة الدراسة هي الفئة الثانية من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة بمقدار 19 فرد ونسبة مئوية 63.3%، ثم الفئة التي تنتمي إلى مجال من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة بمقدار 07 أفراد ونسبة مئوية قدرها 23.3%، ثم الفئة العمرية التي هي أقل من 30 سنة بمقدار 3 أفراد ونسبة مئوية قدرها 10%، ثم الفئة العمرية التي هي من 50 سنة فما فوق بمقدار فرد واحد ونسبة مئوية قدرها 3.3%، وهذا يعني أن توزيع النسب حسب العمر لأفراد العينة كانت متباينة نوعا ما مما يعكس وجود خبرات متنوعة.

4-3 الحالة الإجتماعية: ويمكن توضيح توزيع الأفراد حسب الحالة الإجتماعية في الجدول التالي:

الجدول رقم(12): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	11	%36.7
متزوج	19	%63.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

الشكل رقم(03): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية

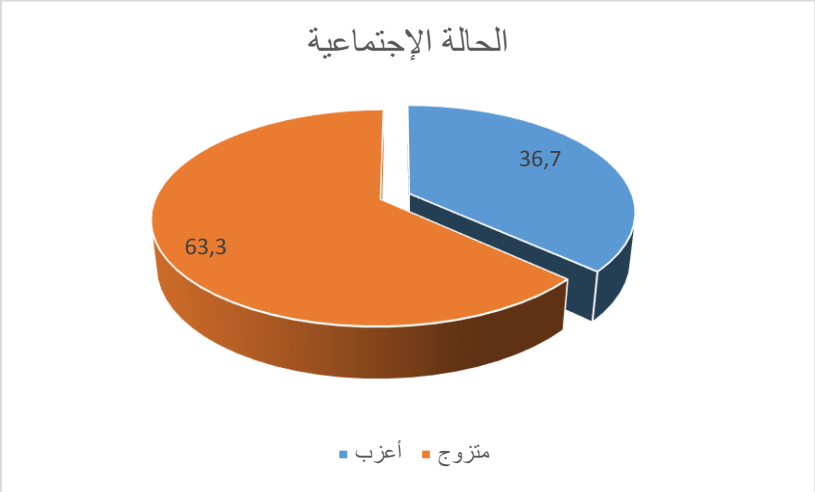

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss20.

يظهر الجدول(12) والشكل رقم(03) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الإجتماعية حيث يظهر أن نسبة (36.3%) من العينة تتمثل في المتزوجين، في حين بلغت نسبة العازبين (36،7%) من مجموع أفراد العينة ومنه فنسبة المتزوجين أكبر من نسبة العازبين أي أغلب أفراد العينة.

4-4المؤهل العلمي: ويمكن توضيح توزيع الأفراد حسب المستوى التعليمي في الجدول التالي:

الجدول رقم(13): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
الثانوي	01	%3.3
التكوين المهني	02	%6.7
ليسانس	15	%50
ماستر	05	%16.7
ماجستير	06	%20
دكتوراه	01	%3.3
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

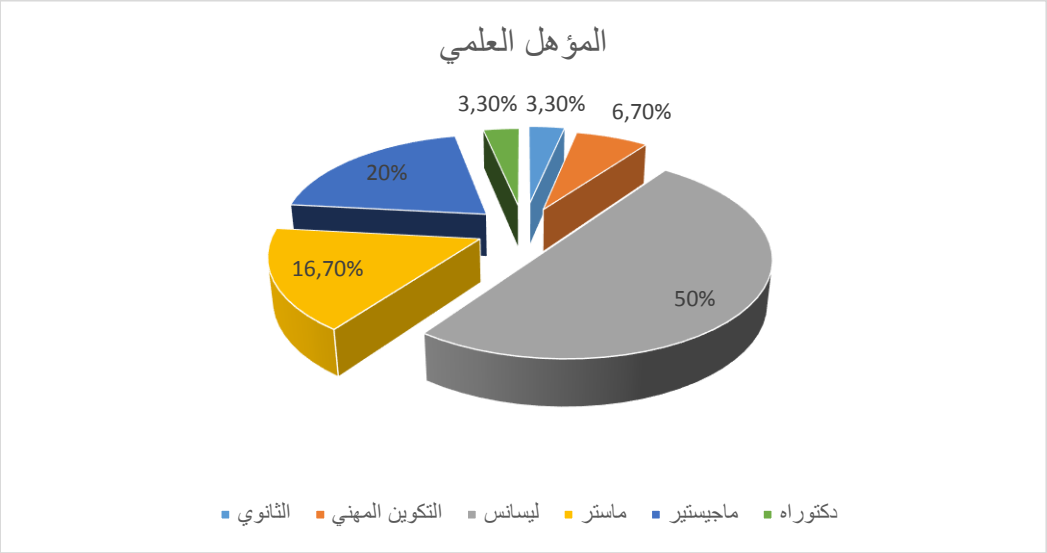

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss20.

نلاحظ من الجدول رقم(13) والشكل رقم(04) أن النسبة الأعلى من أفراد العينة متحصلين على شهادة الليسانس وذلك بمقدار 15 فرد ونسبة مئوية 50%، أما في المرتبة الثانية نجد الفئة الحاصلة على الماجستير بمقدار 06 أفراد ونسبة مئوية 20%، ثم يليها الفئة التي لديهم شهادة ماستر بمقدار 05 أفراد ونسبة مئوية 16.7%، ثم الفئة ذات شهادة التكوين المهني بمقدار فردين ونسبة مئوية 6.7%، ثم أصحاب مستوى الدكتوراه والثانوي بمقدار فرد لكل منهما ونسبة مئوية 3,3% لكل منهما.

4-5 الوظيفة : ويمكن توضيح توزيع الأفراد حسب الوظيفة في الجدول التالي :

الجدول رقم(14): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
مدير	06	%20
مسير لدى المؤسسة	09	%30
محاسب لدى المؤسسة	15	%50
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

الشكل رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

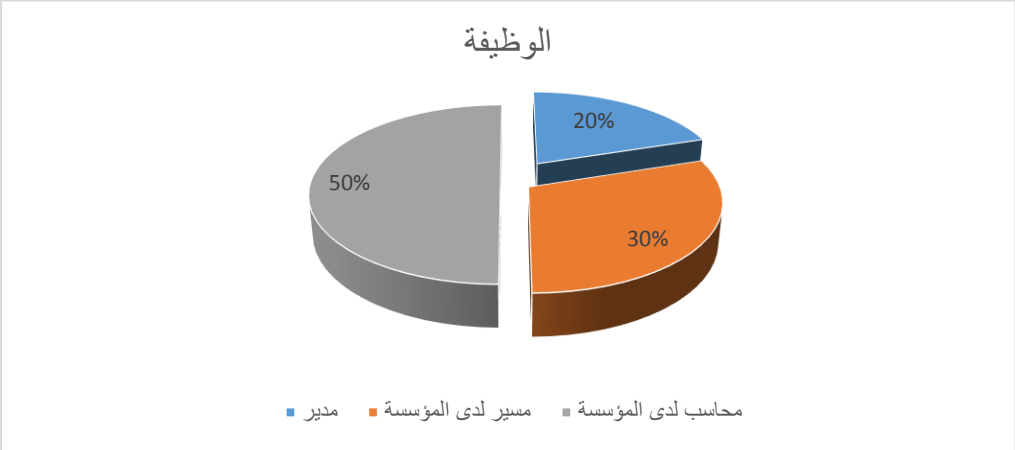

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss20.

نلاحظ من الجدول رقم(14) والشكل رقم (05) أن النسبة الأعلى من أفراد العينة متمثلين في محاسبين لدى المؤسسات الإقتصادية وذلك بمقدار 15 فرد ونسبة مئوية 50%، أما في المرتبة الثانية نجد فئة المسيرين لدى المؤسسات الإقتصادية وذلك بمقدار 09 أفراد ونسبة مئوية 30%، أما النسبة الأقل فتحصل عليها فئة المدراء بمقدار 06 أفراد ونسبة مئوية 20%.

4-6 سنوات الخبرة : ويمكن توضيح توزيع الأفراد حسب عدد سنوات الخبرة في الجدول التالي :

الجدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 05 سنوات	04	%13.3
من 05 إلى أقل من 10 سنوات	14	%46.7
من 10 إلى أقل من 20 سنة	10	%33.3
أكثر من 21 سنة	02	%6.7
المجموع	30	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

الشكل رقم(06): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

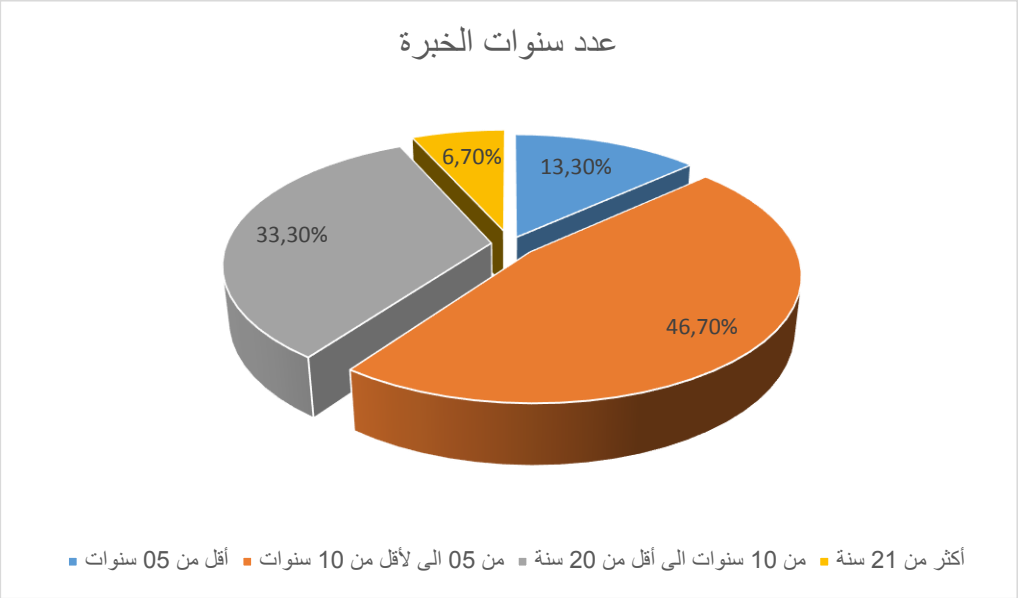

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss20.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(15) والشكل رقم(06) أن معظم أفراد مجتمع الدراسة لهم خبرة من 05 سنوات إلى أقل من 10 سنوات وذلك بمقدار 14 فرد ونسبة مئوية 46.7 %، ثم تليها الفئة التي تتراوح ما بين 10 إلى من 20 سنة بمقدار 10 أفراد ونسبة مئوية 33,3%، ثم الفئة الأقل من 05 سنوات بمقدار 04 أفراد ونسبة مئوية 13.3%، وتعود الأقلية للفئة التي تملك خبرة أكثر من 21 سنة بمقدار فردين ونسبة مئوية 6.7%.

5-عرض وتحليل لإجابات أفراد العينة حول أسئلة الإستبانة حسب محاور الدراسة:

نتطرق هنا إلى عرض إجابات أفراد عينة الدراسة المتمثلة في موظفي عدة مؤسسات إقتصادية حول محاور الإستبانة، ثم تحليل هذه الإجابات بالإعتماد على المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية وبالتالي الخروج بإستنتاجات تخدم أهداف الدراسة.

5-1 تحليل فقرات القسم الثاني المحور الأول (التسيير الجبائي):

5-1-1 تحليل فقرات القسم الثاني المحور الأول الجزء الأول:

الجدول رقم(16): عرض نتائج بعد "التحفيزات الجبائية"

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	Sig
01	إستفادت المؤسسة من إعفاء الضريبة على أرباح الشركات وفق قانون تشجيع الإستثمار	3.20	1.215	0.902	0.375
02	تحصلت المؤسسة في إطار قانون تشجيع الإستثمار على إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي	2.70	1.264	1.300	0.204
03	منح المؤسسة إعفاء من الرسم على النشاط المهني وفق قانون تشجيع الإستثمار	3.33	1.322	1.381	0.178
04	تخضع المؤسسة وفق قانون تشجيع الإستثمار إلى إعفاء على الرسم على القيمة المضافة	3.23	1.251	1.022	0.315
05	الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار	3.20	1.349	0.812	0.423
06	إعفاء من ضريبة الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار	2.60	1.248	1.755	0.090

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

- **الفقرة رقم 01:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3.20 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 0.902 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,375 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 02:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 2,70 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,300 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,204 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم03:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,33وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,381 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045،

كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,178 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.

- **الفقرة رقم 04:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,23 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,022 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,315 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 05:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,20وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 0,812وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,423 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 06:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 2,60 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,755 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,090وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.

5-1-2 تحليل فقرات القسم الثاني المحور الأول الجزء الثاني:

الجدول رقم(17): عرض نتائج بعد "الخيارات الجبائية"

	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	Sig
01	تقوم المؤسسة بالمفاضلة بين مختلف مراحل الإهتلاك	2.87	1.042	0.701	0.489
02	تحقق المؤسسة وفرات ضريبية من خلال التمويل الذاتي	3.13	1.137	0.643	0.526
03	المؤسسة تلجأ إلى قروض مختلفة كمصدر للتمويل حتى تحقق بعض الوافرات الضريبية	3.37	1.098	1.829	0.078
04	المؤسسة تلجأ إلى التمويل الإيجاري كبديل للإستدانة حتى تحقق من خلاله جملة من المزايا الضريبية أو الوافرات الضريبية	2.60	1.102	1.989	0.056
05	إعادة تقييم الإستثمار من بين الخيارات التي تلجأ غليها المؤسسة	3.23	1.104	1.157	0.257
06	تقوم المؤسسة بإعادة استثمار أرباحها كبديل أفضل من توزيعها	3.20	1.215	0.902	0.375
07	تساهم إمكانية ترحيل الخسائر إلى الأمام في تخفيض العبء الضريبي	3.53	0.819	3.565	0.001
08	قامت المؤسسة بإعادة إستثمار فائض القيمة عن التنازل تبعا لمدة الحيازة	2.70	1.119	1.469	0.153
09	تقوم المؤسسة بالمفاضلة بين الأماكن الجغرافية	2.60	1.632	1.343	0.190
10	تقوم المؤسسة بالمفاصلة بين مختلف مشاكل التمويل	3.57	0.898	3.458	0.002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

- **الفقرة رقم 01:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 2,87 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 0,701 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية غلى 0,489 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 02:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,13 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 0,643 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية غلى 0,526 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.

- **الفقرة رقم 03:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,37 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,829 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,078 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 04:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 2,60 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,989وهي أًصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,056 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 05:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,23 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,157 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,257 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 06:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,20 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 0,902 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,375 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 07:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,53 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 3,565 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,001 وهي لأصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.
- **الفقرة رقم 08:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 2,70 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,469 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,153 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.
- **الفقرة رقم 09:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 2,60 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,343وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي

2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,190 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.

- **الفقرة رقم 10:** بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,57 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 3,458 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,002 وهي أصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

2-5 تحليل فقرات القسم الثاني المحور الثاني :

الجدول رقم(18): عرض نتائج محور تنافسية المؤسسات الإقتصادية

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة T	Sig
01	تحافظ المؤسسة على حصتها السوقية وذلك بتقديم منتجات بتكلفة أقل من المنافسين	3.37	1.217	1.650	0.110
02	تسعى المؤسسة دائما على تمييز منتجاتها	3.40	1.248	1.755	0.090
03	تحديد القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة يكون بناء على الأرباح التي يمكن تحقيقها وشدة المنافسة في تلك القطاع	3.43	0.971	2.443	0.021
04	قدرة المؤسسة على التكييف والإستجابة السريعة للمتطلبات المتزايدة في السوق	3.63	0.999	3.471	0.002
05	تقوم المؤسسة بتوفير منتوجات في الوقت المحدد	4.03	0.928	6.100	0.000
06	تعمل المؤسسة دائما على توسيع قاعدة زبائنها	4.13	0.819	7.577	0.000
07	الإبداع في المنتج يؤدي إلى تحقيق التنافسية بين المؤسسات	3.77	1.165	3.604	0.001
08	الإبداع في العملية الإنتاجية يعزز مكانة المؤسسة في السوق	3.50	1.358	2.016	0.053
09	تتميز المؤسسة بسرعة تسليم المنتجات والإستجابة لطلب الزبون	3.83	1.262	3.618	0.001
10	تقوم المؤسسة بالأنشطة بشكل مختلف وذلك بغية التميز عن المنافسين	3.50	1.196	2.289	0.030

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ومخرجات برنامج spss20.

الفقرة رقم 01: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,37 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,650 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,110 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.

الفقرة رقم 02: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,40 وهو ينتمي إلى المجال [2.60-3.40]، وبلغت قيمة T المحسوبة 1,755 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,090وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة.

الفقرة رقم 03: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,43 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 2,443 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,021 وهي أصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

الفقرة رقم 04: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,63 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 3,471 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,002 وهي أصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

الفقرة رقم 05: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 4,03 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 6,100 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية الى 0,000 وهي أصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

الفقرة رقم 06: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 4,13 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 7,577 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,000 وهي أصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

الفقرة رقم 07: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,77 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 3,604 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045،

كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,001 وهي أصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

الفقرة رقم 08: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,50 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 2,016 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,053 وهي أكبر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة غير موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

الفقرة رقم 09: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,83 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 3,618 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,001 وهي أصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

الفقرة رقم 10: بملاحظة المتوسط الحسابي للفقرة نجد أنه يساوي 3,50 وهو ينتمي إلى المجال [3,40-4,20]، وبلغت قيمة T المحسوبة 2,289 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2,045، كما تشير القيمة الإحتمالية إلى 0,030 وهي أصغر من 0,05 مما يدل على أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة بدرجة عالية.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

1-إختبار الفرضيات:

1-1إختبار الفرضية الرئيسية:

تنص الفرضية الرئيسية على:

-إذا كانت قيمة "F" المحسوبة أكبر من "F" المجدولة وقيمة مستوى الدلالة "Sig" أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0,05$)، نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1).

-إذا كانت قيمة "F" المحسوبة أقل من "F" المجدولة وقيمة مستوى الدلالة "Sig" أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0,05$)، نقبل الفرضية الصفرية (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1).

يتم إختبار الفرضية الرئيسية بالإعتماد على نتائج الإنحدار المتعدد المبينة في الجدول رقم(19):

الجدول رقم (19): نتائج تحليل التباين للإنحدار

النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد r^2	معامل الإرتباطR
الإنحدار	0,321	2	0,321	0,632	0,433	0,022	0,149
الخطأ المتبقي	14,211	27	0,508				
المجموع	14,532	29					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss20

نلاحظ من الجدول رقم (19) أن مستوى الدلالة Sig يساوي 0,433 وهو أكبر من 0,05، كما أن قيمة "F" المحسوبة أقل من"F" المجدولة التي بلغت 3,354، كما بلغت قيمة معامل الإرتباط R =0,149 وهو يدل على وجود إرتباط ضعيف جدا بين التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية، في حين بلغت قيمة معامل التحديد R^2 =0,022 ما يعني أن 2,2% من التأثير في التنافسية يفسر بالتغير في التسيير الجبائي، أما ما نسبته 97,8 % فهي ترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى غير مدرجة في نموذج الدراسة، وعليه يمكن القول أن الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل " **مقبولة.**

1-2 إختبار الفرضيات الفرعية:

1-2-1-إختبار الفرضية الفرعية الأولى:

_(H0): لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية.

-(H1): يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية.

1-2-2-إختبار الفرضية الفرعية الثانية:

_(H0): لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الخيارات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية.

-(H1): يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الخيرات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية.

وسنقوم بإختبار الفرضيات الفرعية:

إذا كانت قيمة "T" المحسوبة أكبر من "T" المجدولة وقيمة مستوى الدلالة "Sig" أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha \leq 0.05$)، نرفض الفرضية الصفرية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1).

إذا كانت قيمة "T" المحسوبة أقل من قيمة "T" المجدولة وقيمة مستوى الدلالة "Sig" أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (**$\alpha \leq 0.05$**)، نقبل الفرضية الصفرية (H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1).

الجدول رقم (20): نتائج إختبار صحة الفرضيات الفرعية

النموذج Model	معاملات الإنحدار				
أبعاد المتغير المستقل	المعاملات غير النمطية		المعاملات النمطية	قيمة Tالمحسوبة	مستوى دلالةT
–	B	الخطأ المعياري	Beta	–	–
الثابت	3,420	0,452		7,565	0,000
بعد التحفيزات الجبائية	0,064	0,151	0,079	0,422	0,676
بعد الخيارات الجبائية	0,363	0,169	0,376	2,149	0,040

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج spss20

–ليس لبعد التحفيزات الجبائية أثر إيجابي في تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل لأن مستوى الدلالة قدر بـ 0,676 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0,005، كما أن نسبة T المحسوبة بلغت 0,422وهي أصغر من T الجدولية 2,045، وعليه نقبل الفرضية الصفرية H0 التي تنص على أنه " لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التحفيزات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل"؛

– لبعد الخيارات الجبائية أثر إيجابي في تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل لأن مستوى الدلالة قدر بـ 0,040 وهو أقل من مستوى المعنوية 0,005، كما أن نسبة T المحسوبة بلغت 2,149وهي أكبر من T الجدولية 2,045، وعليه نقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على أنه " يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الخيارات الجبائية وتنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل".

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال دراستنا الميدانية والتي كانت على عينة تشمل (10) مؤسسات إقتصادية لمعرفة أبعاد التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل، وذلك بإستخدام إستبانة خصصت لذلك، ووزعت على أفراد العينة المتمثلين في مسيري ومحاسبي المؤسسات الإقتصادية وذلك بطريقة عشوائية وقد تضمنت هذه الإستبانة محورين رئيسين شملت: أبعاد التسيير الجبائي (التحفيزات الجبائية والخيارات الجبائية) وتنافسية المؤسسات الإقتصادية، وذلك من أجل الإجابة على الفرضيات المصاغة حسب موضوع الدراسة، إذْ تم الإعتماد على الفرضية الرئيسية التي تختبر وجود علاقة بين التسيير الجبائي وتنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل، حيث تم التوصل أن التسيير الجبائي يسهم في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل، وذلك من خلال تأثير الخيارات الجبائية على تنافسية المؤسسات الإقتصادية، في حين أن التحفيزات الجبائية لا تأثر على تنافسية هذه المؤسسات الاقتصادية.

الخاتمة

بعد تناول موضوع الدراسة من جوانبه النظرية والتطبيقية، يجدر بنا أنْ نختم هذه الدراسة بأنه في ظل الظروف المتميزة بشدّة المنافسة، أصبح لزاما على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية أن تفكر في ممارسة حقيقية وفعالة للتسيير الجبائي، تمكنها من التموقع في الوضعية الجبائية الأمثل، الأمر الذي يعطيها ميزة تنافسية أفضل تسمح لها بتحقيق أهدافها ومن خلال الدراسة التطبيقية التي تم القيام بها والمتعلقة بمساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج جمعها في نتائج خاصة بالدراسة النظرية ونتائج خاصة بالدراسة التطبيقية:

1-النتائج النظرية:

بعد دراستنا للجانب النظري توصلنا إلى النتائج التالية:

-فعالية التسيير الجبائي تتحقق من فهم أسباب ومصادر الخطر الجبائي وتفاديها؛

- التسيير الجبائي ممارسة قانونية في حدود نص التشريع الجبائي بما يخدم مصالح المؤسسة؛

- يعتبر التسيير الجبائي وسيلة للتحكم في التكاليف؛

- كفاءة التسيير الجبائي تنعكس في الأمن الجبائي وهذا يساهم في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية؛

- يحدد التسيير الجبائي مدى نجاعة القرارات المؤسسة الجبائية وبالأحرى تخفيض الأعباء الضريبة إلى حدها الأدنى وذلك بالوسائل المشروعة قانونيا وهذا من شأنه يعزز تنافسية المؤسسات الإقتصادية؛

- يعمل التسيير الجبائي على تعزيز التنافسية للمؤسسة من خلال الحصول على التدفقات المالية بخفض تكاليف المؤسسة الجبائية؛

- إن عدم قيام المؤسسة بإلتزاماتها الضريبية يوقعها في دائرة الخطر مما يحملها تكاليف إضافية وهذا ما يسعى التسيير الجبائي لتجنبه.

2-النتائج التطبيقية:

وبعد دراستنا الميدانية بمجموعة من المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل توصلنا إلى ما يلي:

- يمارس التسيير الجبائي في المؤسسات الإقتصادية محل الدراسة بطريقة ضمنية وليست علمية؛

-يساهم التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من وجهة نظر القائمين على إدارة هذه المؤسسات؛

- قرار التمويل من أهم الخيارات الجبائية التي تهتم بها المؤسسات محل الدراسة، حيث تحقق مصادر التمويل المختلفة وفرات ضريبية تعزز من خلال قدرتها التنافسية؛

– يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$) لتطبيق التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل؛

– لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$) لتطبيق التحفيزات الجبائية في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل؛

– يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0,05$) لتطبيق الخيارات الجبائية في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية بولاية جيجل.

3-الاقتراحات:

وبالمقارنة بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصلنا إلى مجموعة من الإقتراحات تم تقديمها إلى المؤسسات محل الدراسة تتمثل في:

– ضرورة إعطاء أهمية أكبر للعامل الجبائي وأخده بعين الإعتبار في إتخاذ القرارات المالية، حتى يتسنى لمسيري المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التخفيض من العبء الجبائي؛

– ضرورة متابعة القوانين والتشريعات واللوائح الجديدة التي يقدمها التشريع الجبائي الجزائري، وإستغلالها من طرف المؤسسات الإقتصادية لأنها توفر وفرات ضريبية؛

– يجب على مسيري المؤسسات توظيف مختصين في المجال الجبائي لتقديم الإستشارات الجبائية بهدف ترشيد الإختيارات؛

–ترقية العمال المساهمين في تكوين هذه الثقافة والعاملين على تطبيقها لكي يتسنى للمؤسسة بناء إدارة إبداع فعالة؛

– على المؤسسات الإقتصادية أن تتميز بالمرونة والإنفتاح على المحيط الخارجي من خلال تكوين جيد للمسيرين وتحفيز أفراد المؤسسة عن طريق التطوير المستمر ؛

– هناك العديد من التحفيزات التي لم تستغلها المؤسسة ولذلك لابد عليها من إستغلالها.

4-أفاق الدراسة:

وللتوسع أكثر في هذا الموضوع نقترح مجموعة من الدراسات كأفاق لهذه الدراسة وتتمثل في:

– فعالية المراجعة الجبائية في الرفع من كفاءة التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية؛

– دور التدقيق الداخلي في الرفع من فعالية التسيير الجبائي بالمؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. بورتر مايكل، "**الإستراتيجية التنافسية**"، ترجمة سعيد الأيوبي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2010.
2. رضوان مصطفى أحمد حامد، " **التنافسية كألية من ألليات العولمة ودورها على دعم جهود النمو والتنمية في العالم**"، الطبعة 01، دار الجامعة، مصر، 2011.
3. زعذار أحمد، "**المنافسة–التنافسية**"، الطبعة الأولى، دار الجرير للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
4. سيد خطاب عايدة، "**الإدارة والتخطيط الإستراتيجي في قطاع الأعمال والخدمات**"، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، 1985.
5. قدي عبد المجيد، "**دراسات في علم الضرائب**"، الطبعة الأولى، دار الجرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
6. اللامي عثمان قاسم، "**إدارة التكنولوجيا: مفاهيم ومداخيل، تقنيات، تطبيقات عامية**"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

المجلات:

7. بتيت أحمد، "الجودة كأسلوب لتحقيق تنافسية المؤسسة الإقتصادية"، **مجلة العلوم القانونية والإقتصادية**، الجزائر، العدد 11، 2011.
8. بن سوسي حمزة، "دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية"، **مجلة الحوار الفكري**، الجزائر، العدد 01، 2018.
9. بن لحرش صراح، العمراوي سليم، "الإبتكار كألية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، **مجلة البحوث الإقتصادية والمالية**، الجزائر، العدد 02، 2019.
10. حواس زرواق،"أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الإستثمار في المؤسسة الإقتصادية بالإستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، الجزائر، العدد الاقتصادي 02.
11. داودي الطيب، محبوب مراد، "تعزيز تنافسية المؤسسة من خلال تحقيق النجاح الإستراتيجي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، الجزائر، العدد 12، 2007.

12. درويش عمار، صالح إلياس، "الإدارة الإستراتيجية للتكاليف كأداة لتعزيز تنافسية المؤسسة الإقتصادية"، (مجلة الرأي الإقتصادية)، الجزائر، العدد 08، 2015.

13. سالم إلياس، "التنافسية والميزة التنافسية في منظمة الأعمال"، **مجلة الأبحاث والدراسات التنمية**، الجزائر، العدد 01، 2021.

14. ضربان هارون، حمو نادية، "اليقظة الإستراتيجية ومدى إسهامها في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسة الإقتصادية"، **مجلة الباحث الإقتصادي**، الجزائر، العدد 12، 2019.

15. طالب محمد الأمين وليد، قلادي نظيرة، "مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"، **مجلة الباحث الإقتصادي**، الجزائر، العدد 10، 2018.

16. عباسي صابر، شعوبي محمود فوزي،"أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية"، دراسة عينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، الجزائر، **مجلة الباحث**، الجزائر، عدد12، 2013.

17. العراوي محمد عبد الوهاب، الجرجري أحمد سليمان، "دور ثقافة المعلومات والإتصالات في تحقيق المزايا التنافسية"، **مجلة البحوث المستقبلية**، العراق، العدد 19، 2010.

18. العزاوي فراس رحيم يونس، عثمان إبراهيم أحمد، "تشخيص قدرات تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها في تحقيق التفوق التنافسي"، **مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية**، العراق، العدد 81، 2015.

19. علاي مليكة، "دور المسؤولية الإجتماعية في تحسين تنافسية المؤسسات الإقتصادية"، **مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية**، الجزائر، العدد 22، 2017.

20. علماوي أحمد، طويطي مصطفى، "مساهمة إدارة المعرفة في تعزيز التفوق التنافسي للمؤسسات الإقتصادية"، **مجلة الرأى الإقتصادية**، الجزائر، العدد 10، 2016.

21. عيدة أنور، دمدوم زكرياء، " التسيير الجبائي وأثره على الوضعية المالية للمؤسسة في ظل التعديلات الجبائية الجديدة: دراسة ميدانية لمؤسسة أشغال البناء"، **مجلة البحوث الإقتصادية المتقدمة**، الجزائر، العدد 04، 2018.

22. غدير أحمد سليمة، بهدي عيسى،"تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر في ظل الانفتاح الإقتصادي الجديد"، **المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، الجزائر، العدد 03، 2015.

23. فتحة أميرة، "دور المراجعة الحبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الإقتصادية"، **مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، الجزائر، العدد 17، 2017.

24. قريشي محمد، "الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية"، **مجلة البحوث والدراسات**، الجزائر، العدد 06، 2008.

25. كردودي سهام، بوسلمة حكيمة، "مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية"، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات لولاية بسكرة، **مجلة الإقتصاد الصناعي**، الجزائر، العدد 15، 2018.

26. مسراتي خولة، بن نذير نصر الدين، "اليقظة الإستراتيجية كأداة لتفعيل تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، **مجلة معهد العلوم الإقتصادية**، الجزائر، العدد02، 2020.

27. نوري منير، "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الإقتصادية"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر، العدد 04، 2006.

28. ولهي بوعلام، محادي عثمان، "أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي"، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة**، الجزائر، العدد 02، 2019.

المذكرات والرسائل الجامعية:

29. بوزايد وسيلة، "**مقاربة الموارد الداخلية والكفاءات كمدخل للميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية**"، (رسالة ماجستير)، تخصص إدارة إستراتيجية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011-2012.

30. حجاج عبد الرؤوف، "**الميزة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية: مصادرها ودور الإبداع التكنولوجي في تنميتها**"، (رسالة ماجستير)، كلية التسيير والعلوم الإقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011-2012.

31. حمود ظافر محمد، "**القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحرير التجارة الدولية**"، (أطروحة دكتوراه)، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

32. خنفي لحسن، بن دالي مصطفى نور الإسلام، "**دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: دراسة حالة مؤسسة فرانك**"، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017.

33. سفاري اسماء، "**أثر الأنترنت على تنافسية المؤسسة**"، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2008-2009.

34. عياض محمد عادل، "**محاولة التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي**"، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية)، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2020.

35. العيهار فلة، "**دور الجودة في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة**"، (رسالة ماجستير)، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

36. لخضر يحي، "**دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى الجنوب**"، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2003-2005.

37. لخضر يحي، "**دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية**"، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2003-2005.

النصوص القانونية والوثائق الرسمية

38. المادة193، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2012.

قائمة الملاحق

الملحق رقم: 01

قائمة الأساتذة المحكمين للإستبيان

أسماء الأساتذة المحكمين	الإمضاء
الأستاذ: لواج عبد الرحيم	
الأستاذ: أحمية فاتح	
الأستاذ: حيمران محمد	

الملحق رقم:02

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي _جيجل_

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

إستمارة بحث بعنوان

مساهمة التسيير الجبائي في تعزيز تنافسية المؤسسات الإقتصادية

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحية طيبة وبعد:

في إطار التحضير لإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر يشرفنا أن نضع بين أيديكم هذه الإستمارة والتي تخدم بحثنا، لذا نرجو منكم أن تتفضلوا علينا بجزء من وقتكم لملئها بأمانة ودقة موضوعية، أمنين أن تكون إجابتكم إسهاما منكم لدراسة هذا الموضوع ومشاركة فعالة بخدمة البحث العلمي، وستحظى معلوماتكم بالسرية التامة ولا تستعمل إلا لغرض البحث العلمي، لكم جزيل الشكر على حسن تعاونكم على هذه الإستمارة بوضع علامة(+).

إعداد الطالبتين:

بن بخمه مريم

زراولية ايمان

إشراف الأستاذ

حميمدات صالح

السنة الجامعية 2021_2022

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية:

1-الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر:

أقل من 30 سنة ☐ من 30_الى أقل من 40 سنة ☐

من 40 سنة _الى أقل من 50سنة ☐ من 50 سنة فما فوق ☐

3-الاجتماعية:

أعزب ☐ متزوج ☐

مطلق ☐ أرمل ☐

4-المؤهل العلمي:

دكتوراه ☐ ماجستير ☐

الليسانس ☐ الثانوي ☐

التكوين المهني ☐ ماستر ☐

5-الوظيفة:

مدير ☐ مسير لدى المؤسسة ☐

محاسب لدى المؤسسة ☐

6-سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى أقل من10 سنوات ☐

من 10 الى أقل من 20 سنة ☐ أكثر من 21 سنة ☐

القسم الثاني:

المحور الأول: أبعاد التسيير الجبائي

الأبعاد	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التحفيزات الجبائية	إستفادت المؤسسة من إعفاء الضريبة على أرباح الشركات وفق قانون تشجيع الإستثمار					
	تحصلت المؤسسة في إطار قانون تشجيع الإستثمار على إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي					
	منح المؤسسة إعفاء من الرسم على النشاط المهني وفق قانون تشجيع الإستثمار					
	تخضع المؤسسة وفق قانون تشجيع الإستثمار إلى إعفاء على الرسم على القيمة المضافة					
	الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار					
	إعفاء من ضريبة الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار					
الخيارات الجبائية	تقوم المؤسسة بالمفاضلة بين مختلف مراحل الإهتلاك					
	تحقق المؤسسة وفرات ضريبية من خلال التمويل الذاتي					
	المؤسسة تلجأ إلى قروض مختلفة كمصدر للتمويل حتى تحقق بعض الوافرات الضريبية					
	المؤسسة تلجأ إلى التمويل الإيجاري كبديل للإستدانة حتى تحقق من خلاله جملة من المزايا الضريبية أو الوافرات الضريبية					

	إعادة تقييم الإستثمار من بين الخيارات التي تلجأ إليها المؤسسة					
	تقوم المؤسسة بإعادة إستثمار أرباحها كبديل أفضل من توزيعها					
	تساهم إمكانية ترحيل الخسائر إلى الأمام في تخفيض العبء الضريبي					
	قامت المؤسسة بإعادة إستثمار فائض القيمة عن التنازل تبعا لمدة الحيازة					
	تقوم المؤسسة بالمفاضلة بين الأماكن الجغرافية					
	تقوم المؤسسة بالمفاصلة بين مختلف مشاكل التمويل					

المحور الثاني: تنافسية المؤسسات الاقتصادية

العبارات	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تحافظ المؤسسة على حصتها السوقية وذلك بتقديم منتجات بتكلفة أقل من المنافسين					
تسعى المؤسسة دائما على تمييز منتجاتها					
تحديد القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة يكون بناء على الأرباح التي يمكن تحقيقها وشدة المنافسة في تلك القطاع					
قدرة المؤسسة على التكييف والإستجابة السريعة للمتطلبات المتزايدة في السوق					
تقوم المؤسسة بتوفير منتوجات في الوقت المحدد					
تعمل المؤسسة دائما على توسيع قاعدة زبائنها					
الإبداع في المنتج يؤدي إلى تحقيق التنافسية بين المؤسسات					

الإبداع في العملية الإنتاجية يعزز مكانة المؤسسة في السوق					
تتميز المؤسسة بسرعة تسليم المنتجات والإستجابة لطلب الزبون					
تقوم المؤسسة بالأنشطة بشكل مختلف وذلك بغية التميز عن المنافسين					

الملحق رقم 03:

النتائج بعد إستخدام برنامج spss

1- دراسة الصدق من خلال معامل الإرتباط

معامل الإرتباط للقسم الأول المحور الأول الجزء الأول

Corrélations

		Q1	Q2	Q3	Q4	Q5	Q6	التحفيزات_الجبائية
Q1	Corrélation de Pearson	1	−,072	−,021	,104	,164	,236	,425*
	Sig. (bilatérale)		,706	,910	,583	,386	,208	,019
	N	30	30	30	30	30	30	30
Q2	Corrélation de Pearson	−,072	1	−,206	−,281	−,287	−,166	−,011
	Sig. (bilatérale)	,706		,274	,132	,124	,380	,955
	N	30	30	30	30	30	30	30
Q3	Corrélation de Pearson	−,021	−,206	1	,410*	,483**	,334	,638**
	Sig. (bilatérale)	,910	,274		,024	,007	,071	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30
Q4	Corrélation de Pearson	,104	−,281	,410*	1	,380*	,459*	,646**
	Sig. (bilatérale)	,583	,132	,024		,038	,011	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30
Q5	Corrélation de Pearson	,164	−,287	,483**	,380*	1	,581**	,738**
	Sig. (bilatérale)	,386	,124	,007	,038		,001	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30
Q6	Corrélation de Pearson	,236	−,166	,334	,459*	,581**	1	,762**
	Sig. (bilatérale)	,208	,380	,071	,011	,001		,000
	N	30	30	30	30	30	30	30
التحفيزات_الجبائية	Corrélation de Pearson	,425*	−,011	,638**	,646**	,738**	,762**	1
	Sig. (bilatérale)	,019	,955	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم:04

Corrélation

		Q7	Q8	Q9	Q10	Q11	Q12	Q13	Q14	Q15	Q16	الخيارات_الجبائية
Q7	Corrélation de Pearson	1	,365*	,135	,252	,418*	,349	,207	,201	,049	,379*	,631**
	Sig. (bilatérale)		,047	,478	,178	,022	,059	,271	,286	,798	,039	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q8	Corrélation de Pearson	,365*	1	,208	,485**	,331	,255	,254	,168	,011	-,144	,571**
	Sig. (bilatérale)	,047		,270	,007	,074	,174	,175	,375	,953	,447	,001
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q9	Corrélation de Pearson	,135	,208	1	,325	-,329	-,445*	-,072	,121	,104	,272	,250
	Sig. (bilatérale)	,478	,270		,080	,076	,014	,707	,525	,585	,146	,183
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q10	Corrélation de Pearson	,252	,485**	,325	1	,108	,139	,130	,291	,004	,272	,571**
	Sig. (bilatérale)	,178	,007	,080		,571	,463	,494	,119	,984	,146	,001
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q11	Corrélation de Pearson	,418*	,331	-,329	,108	1	,555**	,315	,198	,283	,349	,635**
	Sig. (bilatérale)	,022	,074	,076	,571		,001	,090	,294	,129	,059	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q12	Corrélation de Pearson	,349	,255	-,445*	,139	,555**	1	,270	,173	,146	,145	,516**
	Sig. (bilatérale)	,059	,174	,014	,463	,001		,149	,362	,441	,443	,004
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q13	Corrélation de Pearson	,207	,254	-,072	,130	,315	,270	1	,030	,062	,231	,424*
	Sig. (bilatérale)	,271	,175	,707	,494	,090	,149		,875	,745	,219	,020
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q14	Corrélation de Pearson	,201	,168	,121	,291	,198	,173	,030	1	,272	,038	,511**

	Sig. (bilatérale)	,286	,375	,525	,119	,294	,362	,875		,146	,843	,004
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q15	Corrélation de Pearson	,049	,011	,104	,004	,283	,146	,062	,272	1	,113	,486**
	Sig. (bilatérale)	,798	,953	,585	,984	,129	,441	,745	,146		,552	,006
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
Q16	Corrélation de Pearson	,379*	-,144	,272	,272	,349	,145	,231	,038	,113	1	,476**
	Sig. (bilatérale)	,039	,447	,146	,146	,059	,443	,219	,843	,552		,008
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
الخيارات_الجبائية	Corrélation de Pearson	,631**	,571**	,250	,571**	,635**	,516**	,424*	,511**	,486**	,476**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,183	,001	,000	,004	,020	,004	,006	,008	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

st significative au niveau 0.05 (bilatéral).èè*. La corrélation e

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم:05

Corrélations

		التحفيزات_الجبائية	الخيارات_الجبائية	التسيير_الجبائي
التحفيزات_الجبائية	Corrélation de Pearson	1	,108	,641**
	Sig. (bilatérale)		,572	,000
	N	30	30	30
الخيارات_الجبائية	Corrélation de Pearson	,108	1	,832**
	Sig. (bilatérale)	,572		,000
	N	30	30	30
التسيير_الجبائي	Corrélation de Pearson	,641**	,832**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم:06

الصدق البنائي للمحور الثاني: تنافسية المؤسسات

Corrélations

		J1	J2	J3	J4	J5	J6	J7	J8	J9	J10	تنافسية_المؤسسة
J1	Corrélation de Pearson	1	,263	,415*	,143	,141	,053	,306	,365*	,243	,059	,494**
	Sig. (bilatérale)		,160	,023	,452	,456	,781	,101	,047	,195	,756	,006
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
J2	Corrélation de Pearson	,263	1	,364*	,149	,345	,182	,541**	,610**	,416*	,508**	,725**
	Sig. (bilatérale)	,160		,048	,431	,062	,336	,002	,000	,022	,004	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
J3	Corrélation de Pearson	,415*	,364*	1	,453*	,443*	,488**	,336	,327	,202	,312	,658**
	Sig. (bilatérale)	,023	,048		,012	,014	,006	,069	,078	,285	,094	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
J4	Corrélation de Pearson	,143	,149	,453*	1	,274	,820**	,457*	,114	,305	,534**	,627**
	Sig. (bilatérale)	,452	,431	,012		,143	,000	,011	,548	,101	,002	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
J5	Corrélation de Pearson	,141	,345	,443*	,274	1	,357	,358	,342	,565**	,233	,622**
	Sig. (bilatérale)	,456	,062	,014	,143		,053	,052	,064	,001	,215	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
J6	Corrélation de Pearson	,053	,182	,488**	,820**	,357	1	,431*	,279	,256	,422*	,628**
	Sig. (bilatérale)	,781	,336	,006	,000	,053		,017	,136	,173	,020	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
J7	Corrélation de Pearson	,306	,541**	,336	,457*	,358	,431*	1	,316	,348	,433*	,716**
	Sig. (bilatérale)	,101	,002	,069	,011	,052	,017		,089	,060	,017	,000

	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	,365*	,610**	,327	,114	,342	,279	,316	1	,211	,244	,631**
J8	Sig. (bilatérale)	,047	,000	,078	,548	,064	,136	,089		,262	,194	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	,243	,416*	,202	,305	,565**	,256	,348	,211	1	,263	,610**
J9	Sig. (bilatérale)	,195	,022	,285	,101	,001	,173	,060	,262		,161	,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	,059	,508**	,312	,534**	,233	,422*	,433*	,244	,263	1	,631**
J10	Sig. (bilatérale)	,756	,004	,094	,002	,215	,020	,017	,194	,161		,000
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30
	Corrélation de Pearson	,494**	,725**	,658**	,627**	,622**	,628**	,716**	,631**	,610**	,631**	1
تنافسية_المؤسسة	Sig. (bilatérale)	,006	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	
	N	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الملحق رقم:07

معامل ألفا كرونباخ للقسم الثاني المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,620	16

معامل ألفا كرونباخ للقسم الثاني المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,829	10

معامل ألفا كرونباخ للإستبيان ككل

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,625	26

الملحق رقم:08

معامل الإلتواء والتفلطح للقسم القسم الثاني المحور الأول

Statistiques

		التحفيزات_الجبائية	الخيارات_الجبائية
N	Valide	30	30
	Manquante	0	0
الالتواءAsymétrie		,100	,325
Erreur std. d'asymétrie		,427	,427
التفرطح Aplatissement		−,510	−,889
Erreur std. d'aplatissement		,833	,833

معامل الإلتواء والتفلطح للقسم القسم الثاني المحور الثاني

Statistiques

تنافسية_المؤسسة

N	Valide	30
	Manquante	0
Asymétrie		,020
Erreur std. d'asymétrie		,427
Aplatissement		-,540
Erreur std. d'aplatissement		,833

الملحق رقم:09

الجنس

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	17	56,7	56,7	56,7
	أنثى	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

العمر

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 30 سنة	3	10,0	10,0	10,0
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	19	63,3	63,3	73,3
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	7	23,3	23,3	96,7
	من 50 سنة فما فوق	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الحالة_الإجتماعية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أعزب	11	36,7	36,7	36,7
	متزوج	19	63,3	63,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دكتوراه	1	3,3	3,3	3,3
	ماجيستر	6	20,0	20,0	23,3
	الليسانس	15	50,0	50,0	73,3
	الثانوي	1	3,3	3,3	76,7
	التكوين المهني	2	6,7	6,7	83,3
	ماستر	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	مدير	6	20,0	20,0	20,0
	مسير لدى المؤسسة	9	30,0	30,0	50,0
	محاسب لدى المؤسسة	15	50,0	50,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

سنوات_الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5سنوات	4	13,3	13,3	13,3
	من 5 الى أقل من 10 سنوات	14	46,7	46,7	60,0
	من 10 الى أقل من 20سنة	10	33,3	33,3	93,3
	أكثر من 21 سنة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

الملحق رقم:10

إختبار T للمحور الأول

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
Q1	30	3,20	1,215	,222
Q2	30	2,70	1,264	,231
Q3	30	3,33	1,322	,241
Q4	30	3,23	1,251	,228
Q5	30	3,20	1,349	,246
Q6	30	2,60	1,248	,228
Q7	30	2,87	1,042	,190
Q8	30	3,13	1,137	,208
Q9	30	3,37	1,098	,200
Q10	30	2,60	1,102	,201
Q11	30	3,23	1,104	,202
Q12	30	3,20	1,215	,222
Q13	30	3,53	,819	,150
Q14	30	2,70	1,119	,204
Q15	30	2,60	1,632	,298
Q16	30	3,57	,898	,164

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
Q1	,902	29	,375	,200	−,25	,65
Q2	−1,300	29	,204	−,300	−,77	,17
Q3	1,381	29	,178	,333	−,16	,83
Q4	1,022	29	,315	,233	−,23	,70
Q5	,812	29	,423	,200	−,30	,70
Q6	−1,755	29	,090	−,400	−,87	,07
Q7	−,701	29	,489	−,133	−,52	,26
Q8	,643	29	,526	,133	−,29	,56
Q9	1,829	29	,078	,367	−,04	,78
Q10	−1,989	29	,056	−,400	−,81	,01
Q11	1,157	29	,257	,233	−,18	,65
Q12	,902	29	,375	,200	−,25	,65
Q13	3,565	29	,001	,533	,23	,84
Q14	−1,469	29	,153	−,300	−,72	,12
Q15	−1,343	29	,190	−,400	−1,01	,21
Q16	3,458	29	,002	,567	,23	,90

الملحق رقم:11

إختبار T للمحور الثاني

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
J1	30	3,37	1,217	,222
J2	30	3,40	1,248	,228
J3	30	3,43	,971	,177
J4	30	3,63	,999	,182
J5	30	4,03	,928	,169
J6	30	4,13	,819	,150
J7	30	3,77	1,165	,213
J8	30	3,50	1,358	,248
J9	30	3,83	1,262	,230
J10	30	3,50	1,196	,218

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
J1	1,650	29	,110	,367	-,09	,82
J2	1,755	29	,090	,400	-,07	,87
J3	2,443	29	,021	,433	,07	,80
J4	3,471	29	,002	,633	,26	1,01
J5	6,100	29	,000	1,033	,69	1,38
J6	7,577	29	,000	1,133	,83	1,44
J7	3,604	29	,001	,767	,33	1,20
J8	2,016	29	,053	,500	-,01	1,01
J9	3,618	29	,001	,833	,36	1,30
J10	2,289	29	,030	,500	,05	,95

الملحق رقم:12

إختبار الفرضية الرئيسية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,149[a]	,022	-,013	,46250

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	,321	2	,321	,632	,433[b]
	Résidu	14,211	27	,508		
	Total	14,532	29			

الملحق رقم:13

إختبار الفرضيات الفرعية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	2,847	,563		5,057	,000
	تنافسية_المؤسسة	,064	,151	,079	,422	,676

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	4,374	,630		6,944	,000
	تنافسية_المؤسسة	,363	,169	,376	2,149	,040